وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

دور البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- ✓ أمينة ولد العايب
- ✓ خولة مرابط

تحت إشراف:

أوضايفية حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لشهب مسعود	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20أوت 1955سكيكدة	رئيسا
أوضايفية حدة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20أوت 1955سكيكدة	مشرفا
كعوان سليمان	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20أوت 1955سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا والقائل في محكم التنزيل:

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ" الآية 07 سورة إبراهيم.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة: "أوضايفية حدة" التي سهلت لنا طريق العمل

ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة، فوجهتنا حين الخطأ فكانت نعم الأستاذة.

كما أوجه شكري الخالص إلى كل أساتذتي الكرام وأجمل شكري وامتناني إلى

أعضاء لجنة المناقشة ولكل من ساندونا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا

البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جل وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

إهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن عمل لا يُرْفع ومن قلب لا يخشع ومن دعاء لا يسمع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح المغفورة لهم بإذن الله تعالى

جدي صالح وجدتي الزهرة اللذان طالما تمنيت وجودهم اليوم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذين قال فيهما الرحمان " ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا "

أمي مسعودة وأبي إبراهم حفظهم الله تعالي

إلى جدتي وأمي الثانية الزهرة – محبوبة- أطال الله في عمرها وحفظها من كل مكروه

إلى كل العائلة إخوتي لمين، حمزة، بلال، إيمان، عبير وأخص بالذكر أختي إيناس الصغيرة

إلى خوالي وأعمامي وزوجة خالي حنان وابنتها أسماء

إلى كل صديقاتي ورفيقاتي

إلى زميلتي في هذا العمل ولد العايب أمينة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

مرابط خولة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة إلى نبع الحنان أمي جنتي

إلى الرجل الذي لم يكرره الزمن إلى أبي الغالي الذي ضحى من أجلي

إلى إخوتي وأخواتي أقرب الناس إلى قلبي نور الإيمان، كنزة، أبو بكر، حمزة، هارون

إلى زوجي الغالي حفظه الله حسام وعائلته الكريمة

إلى أقرب الناس إلى قلبي وسند في الحياة بعد أهلي إلى خوالي عمتي وزوجها الغالي أحبكم كثيرا

إلى عزيز ووحيدي عمي العزيز وعائلته

إلى أطيب وأحن القلوب حبايب قلبي جدتي وجدي اطال الله في عمرهم

إلى صديقاتي عمري الغاليات وعائلتي الصغيرة لقد سكنا معا هذا المشوار: نهال، نهلة، نور الهدى أحبكم كثير وجزيل الشكر على المساندة والتشجيع

إلى صديقة الطفولة أختي الحبيبة مريم

إلى صديقتي العزيزة في هذا العمل مرابط خولة

إلى صديقاتي الجميلات منذ سنين البعيدون عن عيني والقريبون من قلبي هاجر، شيماء، رانيا، شيماء

إلى ابنة خالي الوحيدة والغالية شيماء وكل العائلة

إلى كل الأصدقاء والأحباء في تخصص اقتصاد دولي

إلى كل من ساندني على إكمال هذا العمل من بعيد أو قريب

إلى كل الأساتذة الكرام في قسم العلوم الاقتصادية

ولد العايب أمينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلتي البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج اللتان تعدان من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول على رأسها الجزائر، حيث تعتبر البطالة مشكلة خطيرة تؤثر على الاقتصاد والتنمية، لما لها من انعكاسات على جميع الفئات خاصة ذوي الكفاءات.

فقد توصلت الدراسة أن الجزائر وكغيرها من اقتصاديات العالم تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة خاصة عند ذوي الكفاءات، مما انعكس سلبا على زيادة الهجرة نحو الخارج في هذه الفئة، والتي تمثل استنزافا خطيرا من الموارد البشرية في الجزائر، وهذا ما يفرض عليها وضع استراتيجيات فعالة للتقليص على الأقل من آثار الظاهرتين في المدى القصير، مع ايجاد حلول دائمة سواء ما تعلق الأمر بتوفي مناصب عمل دائمة، أو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لذوي الكفاءات وجعلهم في خدمة التنمية لا معرقلا لها.

الكلمات المفتاحية

البطالة، هجرة الكفاءات، هجرة العقول، الكفاءات العلمية

Summary:

This study aims to shed light on the two problems of unemployment and the migration of talents abroad, which are among the most important basic problems facing most countries, led by Algeria, where unemployment is a serious problem that affects the economy and development, because of its repercussions on all groups, especially the skilled.

The study found that Algeria, like other economies of the world, suffers from a significant increase in unemployment rates, especially among highly qualified people, which negatively affected the increase in migration abroad in this category, which represents a serious drain on human resources in Algeria, and this is what forces it to develop effective strategies. To at least reduce the effects of the two phenomena in the short term, while finding permanent solutions, whether it is related to providing permanent jobs, or improving the economic and social conditions for qualified people and making them serve development rather than hinder it.

key words:

Unemployment, brain drain, brain drain, scientific competencies

فهرس المحتويات

- العنوان
- شكر وتقدير
- إهداء
- محتويات الدراسة

المقدمة العامة..... أ–ت

الفصل الأول: مفاهيم حول البطالة وهجرة الكفاءات

تمهيد.....5

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وهجرة الكفاءات 6

المطلب الأول: ماهية البطالة.....6

1.مفهوم البطالة 6

2.أنواعها 7

3.أسباب البطالة ونتائجها 9

المطلب الثاني: ماهية هجرة الكفاءات.....14

1.مفهوم هجرة الكفاءات 14

2.أسباب هجرة الكفاءات وآثارها على التنمية.....15

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة وهجرة الكفاءات 19

المطلب الأول: عدم قدرة الكفاءات العلمية على استغلال طاقاتها بشكل الأمثل 19

المطلب الثاني: تدني المستوى المعيشي وانعدام الظروف المناسبة.....20

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة 21

المطلب الأول: الدراسات السابقة.....11

المطلب الثاني: القيمة المضافة.....22

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني: تقييم واقع البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر

تمهيد.....26

المبحث الأول: واقع مشكلتي البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر 27

المطلب الأول: معضلة البطالة في الجزائر.....27

المطلب الثاني: إشكالية هجرة الكفاءات الجزائرية نحو الخارج.....38

المبحث الثاني: الحلول والمقترحات لعلاج مشكلتي البطالة والحد من الهجرة 47

المطلب الأول: معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.....47

المطلب الثاني: الحلول والحد من هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج.....54

خلاصة الفصل الثاني:.....55

خاتمة.....57

قائمة المصادر والمراجع.....59

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل تطور البطالة خلال الفترة (1989-1999)	28
02	حصيلة تسريح العمال إلى غاية 1998	30
03	يوضح تطورات معدلات البطالة في الجزائر(2001-2014) الوحدة %	31
04	تطور البطالة في الجزائر(2010-2021):	33
05	العوامل المؤثرة على هجرة الجزائريين نحو الخارج	39
06	صافي الهجرة في الجزائر للفترة ما بين 1997- 2017.	40
07	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد (2008-2015)	44
08	يبين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشغلة وطنيا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2018	50
09	التنصيبات في الجهاز المساعد على الإدماج (على المستوى الوطني)	51
10	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC عين تموشنت خلال الفترة 2005 و2018.	53

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح تطور البطالة في (1989–1999)	28
02	تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات (2000–2008)	32
03	دراسة تطور معدلات صافي الهجرة خلال الفترة (2000–2018)	40
04	تطور البطالة خلال الفترة (2000–2020)	42
05	طلاب التعليم العالي في الجزائر المهاجرين للخارج من مجموع بلدان المغرب العربي سنة 2017.	43

مقدمة

مقدمة:

هناك دراسات عديدة تناولت العلاقة الترابطية بين البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج، حيث أن البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وهي تمثل حاجزا أمام التنمية والتقدم في الكثير من المجتمعات، حيث يؤدي ذلك إلى هدر الموارد البشرية باعتبارها أنها مكلفة للفرد والأسرة والمجتمع، مما يتسبب في هجرة الكفاءات نحو الخارج للبحث عن حياة أفضل وتكوين مستوى عالي بعيدا عن بلدانهم بسبب الظروف القاسية. وتعتبر البطالة من أهم الأسباب التي تؤدي بهم إلى الهجرة سواء الطريقة الشرعية أو غير الشرعية، ووجود اختلال ما بين عرض العمل والطلب عليه.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال دراستنا التي تخص تأثير البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج، وذلك من خلال التعرض لماهية ظاهرة البطالة انطلاقا من أسبابها، أنواعها، إلى جانب التعرض لماهية هجرة الكفاءات نحو الخارج من خلال المفهوم والأسباب والآثار، مع محاولة تشخيص واقع الظاهرتين بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وأهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد منهما خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية ضمن التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج في الجزائر؟

وتتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية منها:

1. ما هي البطالة وما هي أهم الأسباب المؤدية اليها والآثار التي تخلفها؟
2. ما مفهوم هجرة الكفاءات وأسبابها وآثارها؟
3. ما طبيعة العلاقة بين البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج؟
4. كيف يمكن الحد من آثار الظاهرتين بما يخدم أهداف التنمية؟

فرضيات الدراسة: تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

للبطالة تأثيرا سلبيا على هجرة الكفاءات نحو الخارج أين تعمل على زيادة هذا النوع من الهجرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهم مشكلتين تعاني منهما الجزائر سواء ما تعلق بارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تهدد كل الفئات، أو موضوع هجرة الكفاءات كنتيجة حتمية لظاهرة البطالة وخاصة عند ذوي الكفاءات، وما لها من انعكاسات سلبية على هذه الفئة الأخيرة التي تجد ملجأها الوحيد في الهجرة نحو الخارج. الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول سريعة وبعيدة المدى للخروج من هذا المأزق والاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ✓ ماهية البطالة
- ✓ ماهية هجرة الكفاءات
- ✓ انعكاسات البطالة وتأثيراتها في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج.
- ✓ معرفة واقع هذه المشكلة في الجزائر وأهم السياسات والإجراءات التي اتبعتها الجزائر لحل هذه المشكلة المزدوجة سواء مشكلة البطالة او مشكلة هجرة الكفاءات نحو الخارج.

أسباب اختيار الموضوع:

- موضوع البطالة هو موضوع من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية وهو موضوع العصر.
- موضوع البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج موضوع مترابط وحساس وهذا ما يعاني منه العديد من الدول النامية خاصة الجزائر.
- موضوع البطالة والهجرة من المواضيع التي تفرض نفسها على الساحة الدولية.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ما عرضناه عن المفاهيم المتعلقة بالبطالة ومفهوم هجرة الكفاءات في الجزائر، وتحليل العلاقة بين المتغيرين البطالة والهجرة من خلال بعض المؤشرات التي تمس المتغيرين البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم حول البطالة وهجرة الكفاءات

تمهيد:

يتطرق في هذا الفصل الحديث على كل ما يخص موضوع البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج، إن موضوع البطالة والهجرة موضوع حساس ويمكن القول أنه موضوع العصر، بالرغم من أن البطالة ظاهرة قديمة وتعيشها مختلف الدول المتقدمة والنامية، ولأن هذا الموضوع هام جدا فقد اردنا معرفة أسباب البطالة والهجرة وما يربط بينهما وكيف يؤثر كل منهما على الآخر، ومن اجل الحصول على جميع الأجوبة التي نريد معرفتها فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وذلك من أجل دراسة الموضوع بشكل مفصل والحصول على النتائج المراد الحصول عليها.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وهجرة الكفاءات

إن البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديدا شاملا ودقيقا فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل إلا أن محاولة التحديد العملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات جمة، وكذلك بالنسبة لمفهوم هجرة الكفاءات وتعدد فاهمه وهذا ما نتطرق له هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية البطالة

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وعلى الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها قد يؤدي إلى مشاكل عديدة وهذا ما دفع للعديد من الدول أخذ التدابير للتخلص من هذه الظاهرة والتعرض لها من خلال مفهومها، أنواعها.

أولا: مفهوم البطالة

لا شك في أن أول سؤال منطقي يوجهننا في مطلع هذه الدراسة من هو العاطل؟ والآن هذا السؤال يبدو بسيطا جدا فقد يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول إن العاطل هو من لا يعمل لبارد بالرد عن هذا القارئ بأن هذا التعريف غير كافي بل وغير دقيق، حقا أن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا التقاعد ويحطون الآن على معاشات فهؤلاء لا يصلح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، كذلك بجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل، والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثلا الطلبة الذين يدرسون الثانوية والجامعات والمعاهد العليا.[1] ممن بلغ سن العمل فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهارتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدوهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح إدخاله في دائرة العاطلين، لذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنهم لأنهم أحبطوا تماما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل، فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة العاطلين.[2]

[1]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997، الكويت، ص 15.

[2]- رمزي زكي، المرجع نفسه، ص 39.

المفهوم الثاني: حسب المكتب الدولي للعمل خلال الملتقى الدولي 18 عشر الذي انعقد في 1982 حول إحصاءات العمل فقد قام بتحديد المعايير والشروط الأساسية للبطال والتي تمثلت فيما يلي[1]:

المعيار الأول: (بدون عمل): ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة.

المعيار الثاني (متاح للعمل): يوصف الشخص على أنه عاطل بأن يكون متاح للعمل يعني أن يكون قادر أو مستعد للعمل إذ أتيحت له الفرصة خلال فترة البحث وستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل للمباشرة في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع الدراسة والأفراد الذين يعانون من إعاقات (المرض).

المعيار الثالث: (يبحث عن العمل) ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة وهذا للدلالة على البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء.

التعريف الثالث: تعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه وقادر على أداء مهمة تتفق مع استعداءه.[2]

ثانيا: أنواع البطالة:

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى العديد من الفئات المختلفة التي تندرج تحت فئتين أساسيين وهما البطالة الطوعية والبطالة غير الطوعية، وتكون البطالة الطوعية عندما يترك الشخص وظيفته طوحا بحثا عن وظيفة أخرى أما البطالة غير الطوعية فتكون في حال فصل شخص أو تسريحه عن عمله وعندما التعمق أكثر يمكن تقسيم البطالة الطوعية والغير طوعية إلى عدة أنواع هي:[3]

- **البطالة الاحتكاكية:** تنشأ البطالة الاحتكاكية عندما ينتقل الشخص من وظيفة أخرى فبعد أن يغادر الموظف الشركة التي كان يعمل فيها من الطبيعي أن يستغرق الأمر وقتا قصير الأجل كي ينتقل إلى وظيفة أخرى، والبطالة الاحتكاكية هي الأقل إشكالية من الناحية الاقتصادية وهي نتيجة طبيعية لحقيقة أن عمليات السوق

---

[1]- سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، تحليل اقتصادي، ص 31.

[2]- أحمد طرطار، سارة حليمي واقع وآفاق البطالة في الوطن العربي، جامعة تبسة، ص 02.

[3]- خلدون عياصره، أنواع البطالة، 19 أغسطس 2020. على موقع https://kitabbat.com ، يوم 2022/04/23، على الساعة 18:37.

تستغرق وقتا حيث أن البحث عن وظيفة جديدة وتوظيف عمال جدد ومطابقة العمال المناسبين بالوظائف المناسبة كل ذلك يستغرق وقتا وجهدا مما يؤدي إلى حدوث البطالة الاحتكاكية.[1]

- **البطالة الهيكلية:** ويقصد بها البطالة التي تحدث بين العاملين والموظفين بسبب حدوث تغيرات هيكلية في نظام العمل طبقا لمتطلبات اقتصادية معينة مما يحدث عدم توازن بين الفرص الوظيفية المتوافرة والتدريب والخيارات الموجودة، لذا طالب العمل وهذا غالبا يحدث مثلا بسبب التطور والتقدم كدخول أنظمة تقنية حديثة مثل عالم الكمبيوتر وإدخال مسميات وظيفية جديدة ومختلفة وكذلك تغير الخدمات والمنتجات المقدرة بسبب الطلب مما قد يتطلب مهارات وتدريبات إضافية قد لا تكون متوافرة في طالب العمل مما يحدث عدم توافق واتزان بين الطلب والعرض.
- **البطالة الدورية:** تعني أن النشاط الاقتصادي لا يسير بتواتر واحد ومنتظم عبر الزمن في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة، ويحدث هذا عندما يصبح الإخفاق الكلي للمجتمع قليلا جدا فعندما لا تروج للسلع يلجأ كثير من المصانع إلى خفض إنتاجها وعدد العاملين بها كما يمكن لهذه الصناعات الاحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج والتشغيل، ولكن مع تخفيض كل من الأسعار والأجور وعادة ما يحدث هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد الرأس مالي وإن كان من المتوقع أن تتعارض لع أيضا اقتصاديات الدول النامية نتيجة لظروف العولمة، والبطالة الدورية تتشابه مع البطالة الموسمية في أن سبب كل منهما راجع إلى انخفاض الطلب على العمالة إلا أن البطالة الدورية ترجع انخفاض الطلب الكلي من البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمل في مواسم معينة وفي قطاعات محددة ومن ثم أكثر انتظاما ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.[2]
- **البطالة الموسمية:** يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها.[3]

---

[1]- تركي بن محمد العطيان، البطالة علاقتها بالسلوك الإجرائي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ص ص 21-41.

[2]- مصطفى، نظرة واقعية... وحلول عملية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 2009، ص 13.

[3]- طارق عبد الرؤوف، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة، دار الياوزري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 26.

- **البطالة المقنعة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.
- **البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
- **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[1]

ثالثا: أسباب البطالة ونتائجها

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات وتوجد مجموعة كبيرة تؤدي إلى ظهورها تختلف من مجتمع لآخر ولكل منها نتائج وآثار سلبية تترتب عنها:

أولا: أسباب البطالة:

- التقلبات الموسمية: يندر في الحياة العلمية أن تسير حركة الأعمال في بعض الصناعات سيرا مطردا وبانتظام وعلى وتيرة واحدة طول السنين بل تخضع بعض الأعمال إلى تقلبات موسمية تحدث أثرها فيها فتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة، ومن هذا نرى أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومنها وأثرها تأثر على حركة البطالة في الصناعات المختلفة ففي زمن النشاط يكثر استخدام العمال ويقل العطل ويحدث العكس زمن الكساد.
- التقلبات الدورية: هي تأخذ موجات قصيرة المدى تتابع بعضها إثر بعض خلال مدة من الزمن لا تتجاوز سبع سنوات وتشمل جميع الصناعات وهي ما اصطلح الناس على تسميتها بالدورة الاقتصادية ولو أن الدورات الاقتصادية تتشابه في اتجاهاتها العامة وفي أن جميعها ناجم عن التفاوت في القوة الإنتاجية في المجتمع، إلا أن هناك اختلاف بين الدورات المتتابعة من حيث قوتها في موجات صعودها وهبوطها ولو كان تغير القوة الإنتاجية الكسبية في الأمة ناجما عن تغير مستمر في عدد السكان مع التقدم الفني أو العلمي ما أثر هذا على التوازن والاستقرار أما لو تغيرت القوة الإنتاجية ولم يتناسب عدد السكان فإن هذا يحدث تأثير في النسبة المتعطلة من القوة الإنتاجية وبالتالي يحدث إخلال بالتوازن واضطرابا في الحياة الاقتصادية وتسيير دراسة جميع ما يتعلق بالدورة الاقتصادية إلا

[1]– وليد ناجي الحيالى، دراسة بحثية حول البطالة الأكاديمية العربية المتوحة في الدنمارك

بعد استفاء الإحصائيات الخاصة بها وقد تكون الاعتماد على أحد المقياسين التاليين إحصائيات الإنتاج أو إحصائيات البطالة.[1]

في الواقع توجد أسباب عديدة للبطالة في عالمنا العربي أهمها في نظري مشكلة التعليم غير الجيد الذي يؤكد العديد من الخبراء أن المخرج الفعلي من الأزمات الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية مثل البطالة هو التعليم الجيد الذي يحفز على التفكير والإبداع.

ومن أسباب أزمة البطالة الانفصال المفزع بين التعليم وسوق العمل فآلاف الطلبة يتخرجون سنويا وهم غير مسلحين بالمهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل ومن الممكن أن نجعل باقي الأسباب في ارتفاع معدلات النمو السكاني والركود الاقتصادي علاوة على الفساد الإداري والمالي وسوء توزيع ثروة المجتمع وسوء الإداري وانعدام التنسيق وغيابات التخطيط الذي يستهدف التقليل من التباين بين حاجات السوق وخرجات التعليم والتدريب.[2]

1. أسباب متعلقة بطبيعة التعليم الجامعي: تتمثل هذه الأسباب في عدم ملائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المحلي حيث نجد تدني ومحدودية مستوى المهارات والقدرات التي يحوز عليها الخرجين لا تلبي في الوقت نفسه احتياجات السوق المحلي، وخاصة لذا القطاع الخاص ويعود ذلك إلى عدم توفر الإمكانيات المالية لدى هذه المؤسسات أو محدوديتها وإلى من شأن توفرها أن يساعد مؤسسات التعليم العالي على تنفيذ البرامج التدريبية للخرجين ويمكن توضيح هذه الأسباب بالنقاط التالية:

- التوسع السريع وغير مخطط في التعليم الجامعي
- انخفاض درجة الملائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين حاجات سوق العمل من ناحية الكيف والكم
- اعتماد التعليم الجامعي على أساليب غير دقيقة في اختيار المدخلات من الطلاب
- ضعف برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني في التعليم الجامعي.[3]

2. أسباب متعلقة بظروف وطبيعة العمل المحلي:

أما فيما يتعلق بطبيعة وظروف سوق العمل المحلي فهو يعاني من تشوهات كثيرة والتي أحدثت ظلا واضحا في أداء العمالة من خلال:

- عدم توازن أليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية

---

[1]- عبد العزيز هِنا، البطالة والعمالة الكاملة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950، ص ص 34-38.

[2]- محمد محمود يوسف حوار: حول البطالة وهجرة العقول، مدرس مساعد لكلية التخطيط العمراني والاقليمي جامعة القاهرة، mnyoussifeyahoo,com

[3]- بلعربي أسماء، واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص 73-74.

- المهارات المتوفرة لدى الخرجين لا تتفاوت مع طبيعة الأعمال التي تقدمها حملة التوظيف في القطاعين العام والخاص.
- مستوى الاتصال بين الجامعات وبين حماة التوظيف ليس بالفعالية المطلوبة.
- عدم توفر فرص عمل في نفس اختصاص الخرجين بسبب التضخم.
- ارتفاع أعداد المستغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس.
- الانتقاء الصعب وعامل الخبرة.
- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة.[1]

3. أسباب متعلقة بالبيئة المحيطة بالجامعة:

هناك عوامل اقتصادية مثل بطؤ معاملات النمو الاقتصادي وفي حالة الجزائر الاعتماد الشبه كلي على النمو المرتبط بالمحروقات:

- ارتفاع معاملات النمو السكاني وخاصة في فئتي الشباب والأطفال.
- الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وخاصة النظري منه.
- العادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود في بعض المجتمعات وتقلل من قيمة بعض الأعمال والمهن فلا يقبل لها الخريجون.
- التوجه العام للناس والمتعلق باهتمامهم وميولهم وتوجهاتهم القيمة ومثال على ذلك أن التدريس مهنة محترمة بصورة عامة وللمرأة بصورة خاصة ولهذا نجد أعداد كبيرة من الفتيات في الجزائر يتوجهن إلى الكليات المعنية على حساب باقي المهن التي تعاني نقص الإطارات واليد العاملة المؤهلة.

وإن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعلمية أيضا ومن تم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل مسؤولية مشتركة بين كافة القطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تعدد وتنوع أسبابها كما يلي:[2]

- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار.
- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.
- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان.

[1]- بلعربي أسماء، المرجع السابق، ص 75-77.

[2]- طارق عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 20.

- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.
- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.
- تطبيق اتفاقيات الجات وسياسة الخوصصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية.
- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.[1]
- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العظلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.
- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستمرار، لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العمال ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشارعهم.

ثانيا: النتائج المترتبة عن البطالة

1. الآثار الاقتصادية للبطالة:

- ✓ انخفاض الإنتاج الفعلي من الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
- ✓ ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع، لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدى أفراده والإنتاج مرتبط بالعمل.
- ✓ تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان وباختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
- ✓ خسارة الإنفاق على التعليم، حيث أن التعليم الذي ننفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح انفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل، "انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة"[2].
- ✓ زيادة حجم الفقر الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة ويقول الخبراء بأن الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس فبرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية

[1]– سكنه جهيد فرج، أسباب ومصادر البطالة في البصرة (2002-2011)، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، 172.

[2]– رحيم عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين الظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات والاقتصادية، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، سنة 2018، ص 149.

تأتي في مقدمة هذه الأسباب, ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهجرين، حيث تقدر من صفة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10-15 % من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم، حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.[1]

2. الآثار الاجتماعية للبطالة:

تبرز ظاهرة البطالة كتقدير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي وسوء توزيع الدخل والثروة على المستويين المحلي والوطني وعلى المستوى العالمي بين الدول الفتية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضا أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية معا الست نتيجة طبيعة للتقدم ومن الآثار الاجتماعية للبطالة كذلك قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم، كما تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جوّ نفسيا مضطربا.

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقدرة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في العناية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة لدى الإناث والذكور.[2]
- وغالبا ما تتلازم البطالة مع الكثير من الأمراض الاجتماعية المتأزمة كالأمة وتردّى أوضاع النساء وسوء التغذية والتعرض للمخاطر البيئية وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة ووفيات عالية وإنتاجية اقتصادية منخفضة[3] من جهة أخرى نؤدي البطالة إلى انخفاض أوامر الروابط التي يحملها الناس اتجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي.

3. الآثار السياسية للبطالة:

تعد البطالة بمصاحباتها المختلفة مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعي وعاملا كبيرا من عوامل تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع فهي تهدد الروابط والبنى والمؤسسات داخل المجتمع وتنذر بتفكيكها، فتصبح العلاقة تتسم بالتذبذب غالبا ما تظهر السلطة بدواي التأمين، مستلزمات الأمن الاجتماعي إلى إجراءات قضائية أو أمنية لا

---

[1]- حليلي أحمد، هاشمي بريقل، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة آثارها على الفرد والمجتمع، ص 9.

[2]- مجلة ارتقاء البحوث والدراسات السابقة، مرجع سابق، ص 149.

[3]- بوزرار صفية، آثار ظاهرة البطالة على الفر الاقتصادي، مجلة المناجر، جامعة الجزائر، العدد 01، 01، ص 51.

تخلو من العنف، قد تؤدي في مجالات كثيرا إلى إيجاد بؤر صراع تترك آثارها السلبية على الطرفين هذا فضلا على ما تتكبده السلطة من خسائر مادية لتعديل برامجها الأمنية للحد من الجريحة وملاحقة المتورطين في السلوك الإجرامي، وهذه الخسائر يتحمل أعباؤها الاقتصاد الوطني كما أن البطالة مازالت تؤثر بشكل كبير على سياسات الدوّل، حيث كانت سببا في القيام بعمليات سياسية، حيث أدت إلى إسقاط أنظمة وحكومات والثورات الأخيرة التي أدت إلى تغيير دليل على تأثير البطالة، تفاقم الظاهرة أدى إلى تفجير الوضع ومن تم إلى التغيير[1]

إضافة إلى ذلك هناك أثار سياسية أخرى يمكن ذكرها كما الآتي:

- ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتهاء الذي يؤثر سلبا اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.
- إمكانية أن تؤذي البطالة إلى غرس الفكر والتطرف في وسط أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: ماهية هجرة الكفاءات

تعتبر هجرة الكفاءات ظاهرة يجب الانتباه لها والاهتمام بها نظرا للآثار السلبية التي أحدثها على التنمية بمختلف أشكالها، وهناك عوامل اقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة، ولذلك نذكر الأسباب والآثار السلبية للهجرة بعد ما نتعرف على مفهومها.

أولا: مفهوم هجرة الكفاءات

شهد مصطلح هجرة الكفاءات عدة تعريفات من قبل المختصين والمنظمات الدولية: عبارة هجرة الكفاءات (هجرة العقول أو الأدمغة) فقد ابتدعها البرطانيون لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العبارة الآن أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى.[2]

فيها اعتبرت منظمة اليونسكو أن هجرة الكفاءات (هجرة العقول أو الأدمغة) هي نوع شاد من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، الآن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الانتاج، وهو العنصر البشري.

---

[1]- بن بوبكر رضوان، أزمة البطالة في ولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2016-2017، ص 33.

[2]- أوضايفية حدة، هجرة الكفاءات وتحديات بناء اقتصاد المعرفة، من الإثارة إلى لحالة الجزائر، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة(الجزائر)، ص 246.

وفي مفهوم آخر للهجرة: هي غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنيو محددة من حياته وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يتشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.[1]

ويعرف كذلك إلياس زين هجرة الكفاءات بأنها تروج حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والممرضات والاختصاصيات وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا ويمكن أن يشمل هذا التجديد الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحاميين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية.[2]

وفي تعريف آخر يقصد بهجرة الكفاءات: سفر أو نزوح أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلا جامعيا سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو طلبوا أو قصدوا ذلك طلبا للعمل والاستيطان أو الدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة.[3]

ثانيا: أسباب هجرة الكفاءات وأثارها على التنمية

1. الأسباب الدافعة للهجرة:

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم وبينت دراسة شابان 1973 عن أسباب هجرة العلماء إلى أمريكا، أن هؤلاء العلماء هاجروا بلدانهم الأصلية بسبب الصعوبات المادية والمعنوية التي تواجههم عند القيام بالبحث العلمي.
- ضعف المردود المالي لأصحاب الكفاءات
- انعدام التوازن في النظام التعليمي أو فقدان الارتباط بين التعليم ومشاريع التنمية

[1]- مانع فاطمة، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع15، مج 2، 2016، ص 27.

[2]- شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010-2011، ص 41.

[3]- المرجع نفسه، ص 41.

- عد الاستقرار السياسي والاجتماعي والإشكاليات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرار ومن المعروف أن البلدان المتقدمة تكون مركز جدب لهذه الكفاءات تمكنهم من الإمكانات المادية و ما توفره من أجواء الحرية والاستقرار للعلماء والباحثين يقابلها أن البلدان النامية تشكل مناطق طرد لهؤلاء العلماء والباحثين نتيجة قلة الإمكانات المادية ووسائل البحث[1]

وهناك أيضا أسباب اقتصادية تتعلق بانتشار البطالة والتي تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أنّ نسبتها في العالم العربي 14% وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية ويضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضا إلحاق العلماء بأعمال لا تلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم وتفشي الإجراءات الروتينية في أعمالهم بالإضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.[2]

2. الأسباب الجاذبة للهجرة:

تتمثل هذه الأسباب النوع الثاني من أسباب هجرة الكفاءات وهولا يقل أهمية عن النوع الأول ويتمثل فيما يلي:

- ✓ ارتفاع مستويات الأجور في الخارج
- ✓ التقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف
- ✓ الاهتمام بتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطور
- ✓ وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة
- ✓ الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث
- ✓ وجود المناخ الملائم للعمل والبحث
- ✓ التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكننا من توفير فرص عمل مجزية.[3]
- ✓ الريادة العلمية التكنولوجية للبلدان الجاذبة والتقدم الذي تتمتع به
- ✓ توفير الثروات المادية الفخمة تشكل أغراء قويا للاختصاصيين

---

[1]- إبراهيم عبد الخالق رؤوف، دراسة ظاهرة هجرة العقول، أسبابها، علاجها من طرف التدريسيين والتدريسيات، مجلة كلية التربية، ع2، الجامعة المصرية، 2007، ص224.

[2]- حسين عبد المطلب الاسراج، هجرة الكفاءات العربية، باحث اقتصادي، مصري، 2016، ص 06.

[3]- مانع فاطمة، مرجع سابق، ص 222.

✓ إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة أخرى وتفتح أمامهم آفاق جديدة أوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى[1]

ثالثا: الآثار السلبية لهجرة الكفاءات على التنمية

- **الإنفاق على الكفاءات**: إن من بين الآثار المرتبة عن هجرة الكفاءات تلك الخسائر المتمثلة في هدر الأموال على الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة، حيث تكبدت الجزائر خسائر بقيمة 700 مليار دولار هي قيمة تكاليف تكوين طلبة جامعيين وباحثين جزائريين: ثم ارسالهم إلى الخارج على المدى أربعين سنة الماضية وفيما يخص عدد المنح التي قدمتها الدولة لمختلف الجامعيين على مختلف المستويات فقد ارتفعت ما بين سنة 1997 إلى 1990 إذ بلغ عدد المستفيدين آنذاك 20 ألف، وبلغت تكاليف تكوينهم 420 مليون دولار وبعد هذا تقلصت هذه التكاليف إلى 36 مليون دولار في الفترة ما بين 1994و2006 بسبب تراجع عدد المنح وهو القرار الذي تم اتخاذه بعد تسجيل عودة 50% من الأدمغة الجزائرية.[2]

أما داخل الجزائر فتنفق الدولة على كل طالب جامعي حسب الاختصاص ما بين مائتين وأربع مائة يورو شهريا، كما أن تكون طبيب مختص في الجزائر يكلف خزينة الدولة 200ألف يورو، وفي الجزائر تنفق كل أسرة على الطالب ما مقداره 5000دينار جزائري، ويمكن من خلال هذه الأرقام تقدر حجم الخسائر المترتبة عن هجرة الأدمغة الجزائرية.[3]

لقد تشكل إنفاق هذه الأموال على تكوين الطلبة هدر للمال سواء كانت أموال الدولة أو أموالهم الخاصة وهذا بسبب عدم انتفاع الجزائر من هذه الكفاءات بسبب هروبها للخارج مهما كان له انعكاس سلبي على التنمية في الجزائر.

- **العجز في التأطير الجامعي**: يشكل تناقض الكفاءات الذي يعاني منه البلدان النامية نتيجة للهجرة خسارة فادحة بأجهزة التعليم العالي، حيث تعد الكفاءات عمادة العملية الضرورية في تعبئة وتهيئة القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية، وعلى صعيد الوطن العربي وانسجاما مع التزايد السكاني في بعض البلدان العربية حصل توسيع في المدارس والمعاهد والجامعات، وهذا ما رافقه ارتفاع في عدد الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة، وهذا

[1]– ابراهيم عبد الخالق رؤوف، مرجع سابق، ص 226.

[2]– المجلة الافريقية للدراسات القانونية السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مج01، ع 02، ديسمبر 2017، ص 52.

[3]– المرجع نفسه، ص 52.

يحتاج إلى كوادر تدريسية كافية وذات كفاءة حيث أن هجرة قسم من الأساتذة تقلل من نسبتهم إلى الطلبة الأكر الذي يؤثر على سير التعليم ونجاحه في تحقيق أهدافه.

- **ضعف التكوين**: لقد غاب الأساتذة والمؤطرين المؤهلين إلى توظيف العشوائي في مجال التعليم العالي بحث لكم من أجل سد النقص المسجل نتيجة فقدان الأساتذة المهاجرين إلى تدني مستوى التكوين الجامعي في الجزائر، حيث لجأت الوزارة إلى تضم التدريس بالمشاركة، ومن أجل سد العجز يتم انتداب أساتذة من خارج القطاع كالمحامين والمهندسين وحاملي شهادة الليسانس الذين تنقصهم منهجية التدريس والتعامل مع المادة العلمية مما انعكس بشكل سلبي على التحصيل المعرفي للطلبة.
- **أضعاف القدرة الاقتصادية والتنظيمية في المجتمع**: أن غياب الإطارات ذات الكفاءة العالية يعني تلقائيا شللا في العناصر التنظيمية والقيادية والإدارية للمجتمع، ويؤدي غياب هذه العناصرّ إلى هبوط الإنتاج في المجتمع وحدوث التصدعات فيه، ويعود السبب في ذلك إلى استعاد القيادات من دوي الكفاءات، وعدم مشاركتها بأن قرار وهذا يعتبر من الفجوات الواضحة والمؤثرة في المجتمع.[1]
- **إعاقة التوجه نحو اقتصاد المعرفة**: إن اقتصاد اليوم أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على عامل المعرفة في توليد الثروة، نتج عن ذلك نمو الاستثمار في مجالات كثيفة المعرفة كالتعليم، فبعد أن ينظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه بشكل من أشكال الاستهلاك، أصبح اليوم استثمار في الرأس مال البشري على أساس أنه النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية، وما نلاحظ في الواقع أن هذا الإنفاق هو هدر للأموال دون مقابل، وذلك بسبب أن الدول النامية تعمل على تكوين الإطارات لتجدها الدول المتقدمة في الأخير جاهزة من أجل الانتفاع بها في شتى الميادين.
- **تزايد انتشار ظاهرة الأمية**: تعد هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فقد العلوم أنّ البلاد العربية تعد أكثر المناطق أمية في العالم، إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي نحو 49% ولا يزال هذا المعدل هو الأعلى في العالم ويعني المعدل الحالي وجود أكثر من 70 مليون أمي في الوطن العربي ويشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفية المصدر الرئيسي للميزة التنافسية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.
- **توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة**: تؤدي هجرة العقول إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لأن هجرة العقول تفتح للدول المتقدمة فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما

[1]– المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، مرجع سابق، ص 53.

تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصة وأن التكنولوجيا والاختراعات التي أبدعها أولئك المهاجرين تعتبر ملكا خاص للدول الجاذبة لهم وحرمان دولهم الأصلية من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية.[1]

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة وهجرة الكفاءات.

أثرت البطالة على هجرة الكفاءات حيث انها ساعدت على جعل الهجرة إلى الخارج بالنسبة لذوي الكفاءات حلم يراود العديد من الشباب ولقد تزايدا عدد المهاجرين سعيا لحياة أفضل[2]، مما أثر ذلك على العديد من الدول لأن هجرة الكفاءات البشرية من بلد لآخر تعتبر نقطة ضعف تؤثر اقتصاديا على البلد المنشأ كما تعتبر قوى منتجة ومثمرة في البلد المضيف".

المطلب الأول: عدم قدرة الكفاءات العلمية على استغلال طاقاتها بشكل الأمثل

تعد البطالة بمثابة السبب الرئيسي لبروز الهجرة وقد عرفت هذه الظاهرة انتشار واسعا بين أوساط الشباب الجزائري في السنوات الأخيرة. وعليه فإن الشاب الذي لا يستطيع إيجاد فرصة العمل في موطنه الأصلي يكوم بذلك مجبرا على مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها ورفع تحديات المستقبل وهو ما يؤدي إلى اندفاع بقوة إرادته نحو الهجرة.[3]

وبالتالي ستدفعه مشكلة البطالة للبحث عن انتماءات جديدة ذات طابع خارجي مما يفتح هذا المجال أما سياق أزماتي آخر يؤثر على الخطط التنموية للمجتمع تتمثل في انسحاب نخبة المجتمع نحو دول أخرى قادرة على تكييف هذه الفئة بشكل إيجابي وعلى العموم فإن هذه المعادلة طبيعية ومألوفة لدى جميع الدول في العالم ليس فقط في المجتمع الجزائري فالمشكلة هنا تتحدد في القصور الذي يتخلل أغلبية السياسات الخاصة بإرادة رأس مال البشري واستغلال كفاءاته ، مهارته والذي يدفع رغبة الأفراد في البحث عن بدائل جديدة قادرة على التحقيق الرضا الذاتي من خلال إيجاد الفرص التي يمكن أن تحقق التوازن المنطقي بين حيات الأفراد الشخصية الاجتماعية وحياتهم العلمية والعملية فعلى الصعيد الجزائري حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي حافظ أوراق فإن ما يزيد عن 71 ألف من الكفاءات العليا الجزائرية توجد في عداد الهجرة ما بين 1994و 2006 وقد كلفت خزينة الدولة ما يقارب 40ألف.[4]

---

[1]– المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، مرجع سابق، ص 54.

[2] نتائج البطالة وأثرها على قضايا الشباب، 2013/05/13.

[3]– رتيبة طايبي، البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية الشاب الجزائري، جامعة البليدة، ص 01.

[4]– زكية العمراوي، نورة تمرابط، مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية، المجلد 02، 4 ديسمبر2002، ص 106.

المطلب الثاني: تدني المستوى المعيشي وانعدام الظروف المناسبة

إن الهدف الاساسي لأي طالب جامعي هو الحصول على شهادة تمكنه من الحصول على مناصب عمل يعوضه عما فاته في سنوات الدراس، و إذ لم يجد هدا المتعلم ما يرغب في بلده حتما سوف يبحث في مكان اخر، وهدا ما يحدث في الجزائر على غرار باقي الدول العربية من هجرة كتيفة لحملة الشهادة الجامعية نحو الخارج، خصوصا اذ علمنا ان الاجر الدي يمكن ان يتحصل عليها صاحب الشهادة في بلده ضعيف جدا مقارنة بالفئات الأخرى، إضافة الى الفرق الهائل في مستوى وظروف المعيشة بين الحالتين فإنه يتحمس اكتر للهجرة وخير دليل تلك الاعداد الكبيرة من الشباب الذين يمكن أي شخص ملاحظتهم أمام القنصليات والسفارات الأجنبية، والنتيجة المستخلصة من هذا السلوك خسارة مزدوجة للمجتمع الجزائري: هي أنه من الممكن أن يصبح هذا الشاب المهاجر عالما كما هو الحال مع عدة علماء جزائريين هاجروا فلا يستفيدوا منه وطنهم، وأما الخسارة الثانية فيه ملايين الدينارات التي اقتطعت من مداخيل المواطنين، وأنفقت في تكوين هؤلاء الذين هاجروا منذ بداية مشوارهم الدراسي إلى غاية حصولهم على الشهادة الجامعية، والتي بالإمكان تخصيصها لأغراض عامة المنفعة يستفيد منها دوافعها في هذا النطاق يرى بعض كتاب الاقتصاد أن إنفاق الأموال العمومية في الأغراض لا يستفيد منها المجتمع، هي ظلم للأجيال التي تم في عهدها جمع هذه الأموال من ضرائب وغير ذلك، ويبقى المستفيد من ظاهرة هو دوما البلد المستقبل، الذي يستقبل شباب الجزائر دون أي تكلفة.

- زيادة عدد أيدي العاملة أو المتخصصة في مجال ما ونقصها في مجال آخر، وهو ما يؤدي إلى اختلال ميزان قوة العمل البشرية ومن ثم تأثيره في السياسية التنموية.

- حدوث الكثير من الانحرافات والأمراض الاجتماعية نتيجة لوجود أعداد كبيرة من الجامعيين العاطلين عن العمل وعدم مساريتهم لمسيرة المجتمع وشعورهم بالإحباط والفشل، وعجزهم عن تلبية متطلبات الحياة أو تحقيق ما كانوا يخططون أو يطمحون إليه.
- من الممكن أيضا أن تضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر، وكونه يشكل صدمة له، أو لعدم تقديرهم الصحيح لمسببات ذلك، وهو ما يلاحظ في أغلب الانتخابات التي أجريت مؤخرا، من عزوف الشباب الجامعي البطال على وجه الخصوص من الانتخاب والخيار ممثليه في مختلف المجالس، على اعتبار أن انتخابهم لم يوفر لهم عمل دائم أو سكن ملائم.

هذه بعض النتائج المترتبة عن بطالة الجامعيين في الجزائر وليس جميعها لأن القائمة تبقى مفتوحة، والخلاصة مهما كان نوع النتيجة فإنها دوما وحتما سلبية، ومنه فإننا أمام مشكلة اقتصادية واجتماعية جديرة بالاهتمام والمتابعة،

وتتطلب بدل جهود مضاعفة ومتكافئة من قبل جميع منظمات المجتمع، وعناصره حية وعلى رأسهم الدارسون والباحثون وعلى وجه الخصوص وفي مختلف الميادين.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع انعكاسات البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج وهناك دراسات سابقة عديدة حول هذا الموضوع وهذا ما نعرفه في هذا المبحث.

الدراسة الأولى: دراسة رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المغامرة 1998هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم البطالة وأنواعها والحلول المناسبة للحد من الظاهرة، ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج للحد من الظاهرة كحفظ تكلفة العمل وتعديل سوق العمل.

الدراسة الثانية: دراسة بلعربي أسماء 2013/04/20 بعنوان واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، مذكرة ماجيستير، 2014 2013

الهدف من الدراسة معرفة أسباب البطالة والجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية في محاربة بطالة الجامعيين، ولقد تم التوصل إلى النتائج المترتبة عن البطالة والحلول المناسبة لها.

الدراسة الثالثة: دراسة مانع فاطمة، بعنوان أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وأثرها على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 02، 2016.

هدف الدراسة إلى توضيح أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وأثرها على التنمية والعلاقة بين الهجرة والتنمية من خلال ذكر الأسباب والآثار السياسية لها على تطور المجتمعات.

الدراسة الرابعة: رحيمي عيسى، ظاهرة البطالة، مفهوم، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية العدد 00، 2018.

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم البطالة وأهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الإشارة إلى الآثار السلبية الناجمة عنها، ولقد توصلت الدراسة إلى كون البطالة ظاهرة عالمية تتسم بها أغلبية النظم الاقتصادية

[1] - بلعربي أسماء، مرجع سابق، ص80.

الموجودة في العالم، وهي تتنوع في أشكالها حسب طبيعة التشغيل والنقط الاقتصادي، وتنتشر بالأخص في الدول النامية ذات الاقتصاديات الأضعف في تسيير مواردها وثرواتها الاقتصادية.

الدراسة الخامسة: ساسي رتيبة، البطالة وعلاقتها بالهجرة الغير شرعية للشباب الجزائري، 2012

تناولت في هذا المقال طرح إشكالية تتعلق بالبطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري، وتهدف الدراسة إلى معرفة علاقة البطالة بالهجرة غير الشرعية لهؤلاء الشباب، وتم التوصل إلى أن الشاب البطال عندما لا يجد فرصة عمل في موطنه الأصلي يكون مجبرا على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها بالهجرة والتوجه إلى بلدان أخرى ورفع تحديات المستقبل.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

لقد تطرق العديد من الباحثين وحتى الطلبة الي موضوع البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج وهدا ما تناولته دراسات سابقة عديدة حول هدا، ومن دراسة اخرى نجد اختلاف حيت ان هدا الموضوع واسع من حيت المفهوم وحتى الأنواع والاشكال فنجد معلومات مختلفة حول الموضوع من دراسة لأخرى ولقد تناولنا في دراستنا حول الموضوع فوجدنا تشابه كبير نضرا للدراسة السابقة وحتى من حيت النتائج المتوصل إليها.

لا يزال مفهوم البطالة والهجرة إلى حد اليوم موضوعا هاما وتعاني منه العديد من الدول رغم محاولاتهم للتخلص من هذه الظاهرة، فإنها لا تزال مشكلة يعاني منها العديد من الدول على رأسها الجزائر، ويوجد هناك اختلاف من سنة إلى أخرى في أسباب ونتائج جديدة تترتب عن الظاهرة وتتسبب فيها، كما تناولنا في دراستنا حول وباء كورونا فقد تسبب هذا المرض في العديد من الأزمات منها زيادة البطالة وهجرة الكفاءات.

وكذلك عرفنا حلول مقترحة حول الموضوع للحد من البطالة وبالتالي الحد من إهدار الكفاءات نحو الخارج والعمل والمجهودات المقدمة من طرف الدولة والمسؤولين للتخلص من تفاقم هذه المشكلة أي نقول أن هذا الموضوع ليس موضوع حديث حيث أنه موجود منذ سنين وهو مشكل تعاني منه الجزائر إلى يومنا هذا فقد أضفنا في دراستنا تطور المشكلة في السنوات الأخيرة: خلال سنتي 2020- 2021 وكذلك الحلول الجديدة للحد من هذه الظاهرة ومنع الكفاءات وذوي الخبرات من الهجرة إلى الخارج بحثا عن مناصب شغل أو إكمال دراستهم ورفع مستوياتهم بعيدا عن بلدهم الأصلي، والآن فقد تعددت الحلول للحد من هذه الظاهرة وقد قامت الدولة الجزائرية

بعدة سياسات واستراتيجيات للحد من البطالة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية للتشغيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصندوق الوطني للتأمين.

خلاصة الفصل:

بعد سردنا الإطار المفاهيمي والنظري للبطالة وهجرة الكفاءات اتضح لنا أنّ مفاهيم وتعريفات كل من المتغيرين البطالة، وهجرة الكفاءات تعددت واختلفت من باحث لآخر ومن مفكر لآخر وهذا ما وجد صعوبة في الاستنتاج والخروج إلى مفهوم دقيق وشامل لكل منهما وبعدها تناولت أنواع البطالة، أسبابها ونتائجها فمن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل تبين لنا أن هناك أنواع عديدة للبطالة وكل نوع له ما يميزه عن الآخر، نفس الشيء فيما يخص أسباب البطالة والنتائج المترتبة عنها وكذلك بالنسبة للهجرة تطرقنا إلى أسبابها وآثارها على التنمية، كما تناولنا في هذا الفصل أهم شيء وهو العلاقة بين كل من البطالة الهجرة الكفاءات وكيف تؤثر البطالة على الهجرة و انها سبب رئيسي في هجرة الشباب والكفاءات نحو بلدان أخرى وكيف كذلك كان تأثير الهجرة على هؤلاء والتفكير في مغادرة بلدانهم للبحث عن عمل وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وتحقيق أهدافهم في بلد آخر بعيدا عن بلد المنشأ ولقد تعرفنا على الأسباب المؤدية لذلك والنتائج المترتبة عنها.

الفصل الثاني:

تقييم واقع البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية أو حتى المتقدمة تعاني من نسب مرتفعة للبطالة وتسعى للتقليل منها. حيث شهدت منذ 1985 تزايد في معدلات البطالة وأصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب عمل، وهذا ما أدى بشكل سريع إلى تزايد معدلات هجرة الكفاءات العلمية، فالجزائر تتصدر مقدمة الدول التي تعد طاردة للكفاءات العلمية، فرغم ما تبذله من مجهودات على مدى السنوات الطويلة من التكوين والتأهيل؛ إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة هجرة أدمغتها نحو البلدان المتقدمة.

سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند مشكلة البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر والأسباب المؤدية لهجرة الكفاءات وصولا إلى أهم الحلول التي يجب اتخاذها للحد من هاتين الظاهرتين.

المبحث الأول: واقع مشكلتي البطالة وهجرة الكفاءات في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث طرح الإشكالية التي تتعلق بالبطالة وهجرة الكفاءات، ذلك أن مشكلة البطالة هي أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري، وفي الحقيقة تعتبر البطالة من ضمن الأسباب التي تكمن خلف مشكلة هجرة الكفاءات الجزائرية، وتوجد أسباب أخرى كثيرة ومتعددة يصعب الجزم في حتمية أحدها دون الآخر، ونظريا تقع هذه الأسباب ضمن وجود قوى إما دافعة لهذه الأدمغة إلى خارج الوطن أو جاذبة تستقبل هذه العقل لذلك فإن هجرة الكفاءات هو نتيجة تشابك جملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية.

سنحاول من خلال هذه المبحث دراسة تتطور معدلات البطالة بالإضافة إلى التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى هجرة الكفاءات الجزائرية.

المطلب الأول: معضلة البطالة في الجزائر

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني، من جهة والسياسات التي اتبعتها الحكومة من جهة، وشهدت الجزائر بطالة واسعة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك لأن اليد العاملة غير مؤهلة ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن حيث أدت إلى تناقص معدلات البطالة من خلال مختلف المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري في البحث في تطور معدلات البطالة في ضوء العديد من المعايير.

أولا: تطور البطالة خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-2020)

إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحول نحو اقتصاد السوق، هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجه البلاد إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BN) ومن تم اعتماد أول برنامج سنوي (Stand BY) نهاية 1989 ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلي ،ومن تم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994 ومنه برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من ماي 1995 حتى ماي

1998 ، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية ، وكان هذا الوضع يتميز بنقص الاستثمارات مما أثر على البطالة والتي تأثرت بهذه الهيئات.[1]

الجدول1: يمثل تطور البطالة خلال الفترة (1989-1999)

السنوات	1989	1990	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
نسبة البطالة	%20.4	%20	%21	%24	%28	%28	%29	%30	%30

المصدر: سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 186.

الشكل رقم (01): يوضح تطور البطالة في (1989-1999)

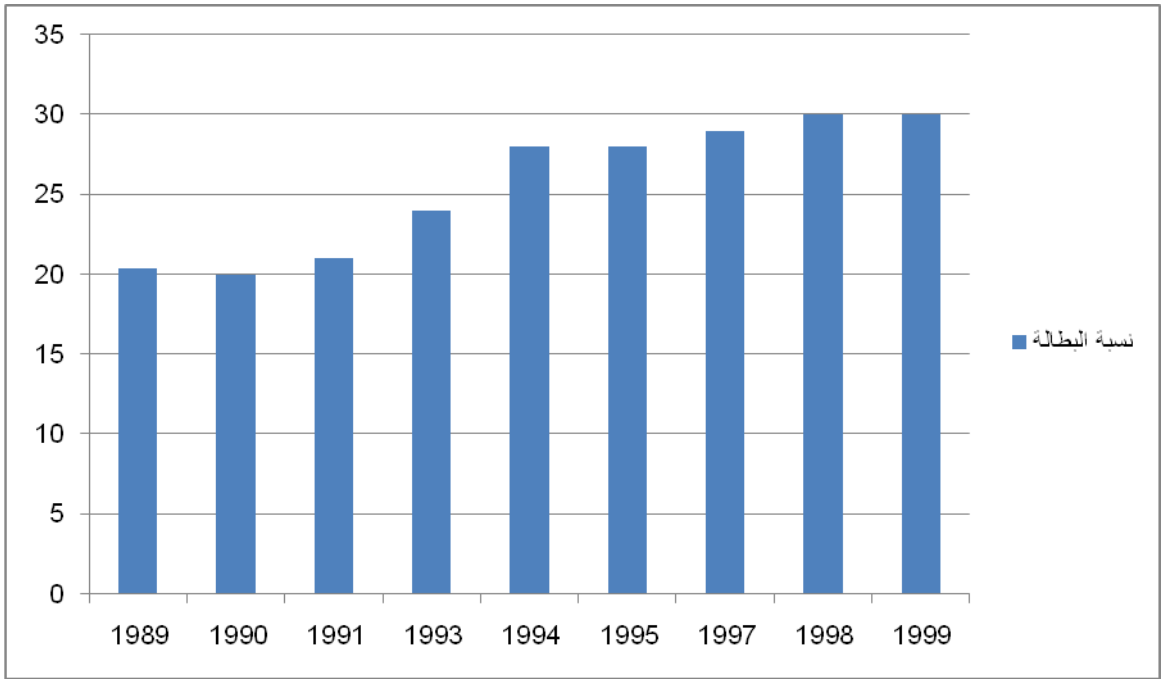

المصدر: سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 186.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمار، أدى إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض المساهمة في توفير مناصب الشغل وبالتاي تم تحويل

[1] سمية بلقاسمي، دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر (تطورها أهم السياسات المتبعة لمكافحتها) مجلة الباحث، العدد 06،06 ديسمبر 2016 ص 186.

مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية وتحويل العمل من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي كانت في ارتفاع مستمر منذ سنة 1989.

ولذلك أصبح من الصعوبة بما كان التحكم في الآليات العامة التي تسير الاقتصاد الجزائي خلال هذه الفترة وما ينتج عنها من تفاقم في البطالة ونقص فرص العمل الجديدة، فقد قدرت فرص العمل الجديدة خلال سنة 1987 حوالي 64000 فرصة عمل ثم تحولت إلى 54000، وأما تراجع فرص العمل الجديدة وصلت طلبات العمل سنويا 18000 طلب جديد .[1]

وتعود أسباب ارتفاع البطالة في هذه الفترة إلى انخفاض النشاط التنموي في بلدنا خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار، وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة للمؤسسات أو علمها لعدم إيجاد مصادر التمويل حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية مابين 1994-1998 إضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي خاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوظيفة التسرب المدرسي حوالي 400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.[2]

ولقد أنجز عن عملية حل المؤسسات تسريح آلاف العمال والجدول التالي بين حصيلة تسريح العمال إلى غاية 1998.

[1] – صليحة بوهلال وكالات تشغيل الشباب (النتائج العوائق) دراسة حالة، الوكالة الولائية للتشغيل ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 – 2013، جامعة ورقلة.

[2]– صليحة بوهلال، مرجع سابق ص 28

جدول رقم (02): حصيلة تسريح العمال إلى غاية 1998

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	2205	1234	370	3819
الصناعة	76514	51557	195	182266
البناء والأشغال	193435	24522	150	44017
الخدمات	30235	6310	232	36868
المجموع	128299	83623	1038	212970

المصدر: صليحة بوهلال، مصدر سابق، ص 28.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة زاد عدد الملتحقون الجدد إلى سوق العمل، وخلال هذه المرحلة عرفت نسبة التسرب من الدراسة ارتفاعا ملحوظا حيث التحق بسوق العمل عدد كبير من الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة وخلال هذه المرحلة تزايد معدل البطالة 30% سنة 1999 .[1]

ثانيا: تطور البطالة خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000-2010)

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات اقتصاد التحسن على الجوانب النقدية والمالية على حساب التضحية بالبطالة عهدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات في مارس 1998 على برامج التنمية الاقتصادية وتحديد المحاور والقطاعات الواجب تدعيمها.[2]

وكان لهذه البرامج أثر إيجابي على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة.

[1]- موسى جديدي ،دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر مجلة الدراسات المالية والمحاسبة ،العدد 7 ،2016 ،جامعة الجزائر ،ص 172.

[2]- حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع06 ،2010،ص 225

جدول (03): يوضح تطورات معدلات البطالة في الجزائر(2001-2014) الوحدة %

السنوات	2001	2002	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	%27.30	%25.70	%23.70	15.65%	%12.30	%13.80	%13.30	10.20%	%10	%10	%11	%11.6

المصدر: حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي(2001-2010)،حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية ولحسن الحظ ارتفعت أسعار البترول وهو ما انعكس بارتفاع إيرادات الجزائر الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بنسبة 27.3 % ليصل إلى 2078270 سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7 % حول الشغل والبطالة ثم إلى 17.65% سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت وخلال هذه الفترة نجحت الجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي الجاد من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وهو ما يعكسه التراجع لمعدلات البطالة من 28.89 سنة 2000 إلى 10.20 سنة 2010 .[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة 25 سبتمبر 2004،ص 120.

الشكل(02): تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات (2000-2008)

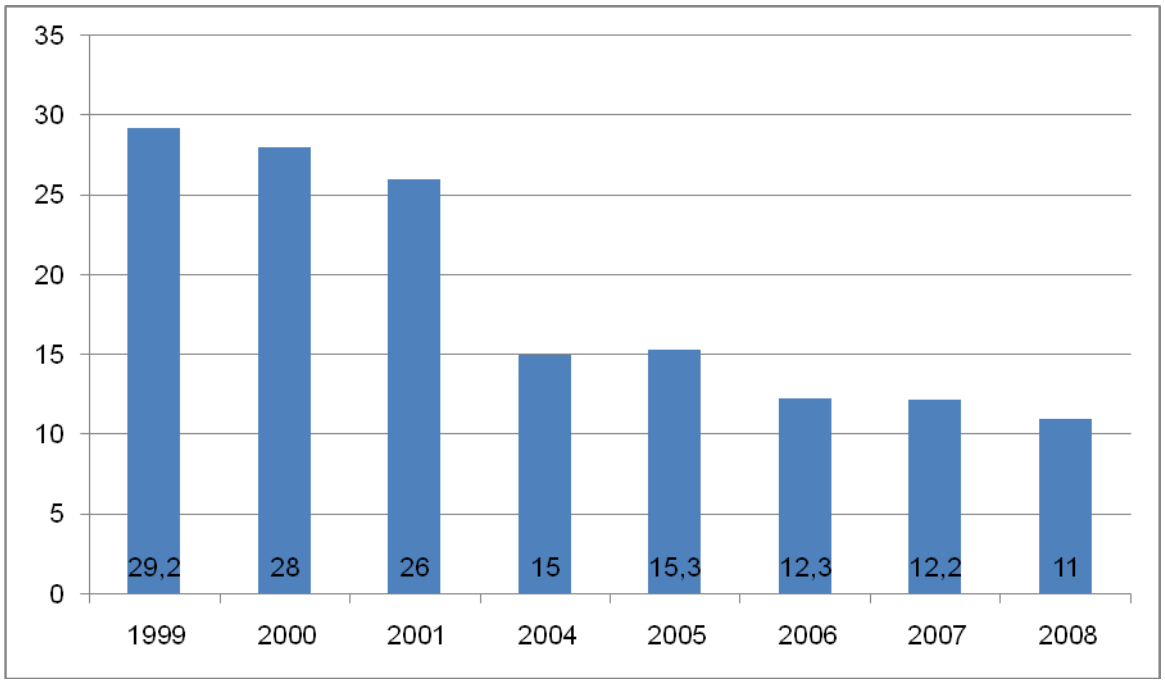

المصدر: حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

وفي الأخير نستطيع القول خلال فترة ما بعد الإصلاحات أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع تذكر منها: عودة استقرار إطار الاقتصاد الكلي بعد فترة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية من جهة والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة على المستوى الخارجي مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي تبدو في رأيي الآن أنها قابلة للتسيير ولم تعد تشكل ذلك التحدي الخطير الذي شكلته أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطرح ضرورة استمرار هذا المنهج في الحفاظ على مناصب العمل الحالية وتشجيع القطاعات المصدرة للثروة والموفرة لفرص العمل مثل قطاع البناء وقطاع الصيد وإعادة انشاء القطاع الصناعي وتدعيم القطاع الزراعي.

ثالثا: تطور البطالة خلال الفترة (2010-2021):

يمكننا تصفح حجم البطالة في الجزائر ونسبتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور البطالة في الجزائر(2010-2021):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2020	2021
معدل البطالة	%9.96	%9.97	%11	9.83%	%10.06	%11.76	%10.5	11.7%	%11.4	%11.53	%11.5

المصدر: غزلان سعيد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة البطالة تراجعت بشكل ملحوظ فبعدما كانت 29% سنة 2000 انخفضت لتصل 11.5 سنة 2016 وسجلت أقل نسبة لها سنة 2013 بمعدل 2.83 ويرجع هذا الانخفاض إلى الترتيبات المعتمدة والعديد من البرامج نذكر منها على سبيل المثال توسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والكبيرة كما أن السنوات الأخيرة (2020-2021) قد شهدت ارتفاعا طفيفا في نسبة البطالة والجدير بالذكر أن جائحة كورونا أدت إلى كساد في الاقتصاد الوطني عام 2020 مما أدى إلى انكماش معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرت 55% وسط إجراءات الغلق الصارمة لاحتواء كورونا مع انخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكاربونات كما تأثرت القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء تأثرا عميقا مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو بشكل دائم.[1]

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.4 في ماي 2019 مقابل 11.7 عام 2017 مسجلة تراجعا ب 0.3 نقطة مع انخفاض محسوس لدى الرجال حسبما علمته من الديوان الوطني للإحصائيات وأوضح ذات المصدر أن عدد السكان البطالين قد قدر ب: 1,449 مليون شخص مقابل 1.462 مليون شخص في شهر سبتمبر الأخير وأضاف الديوان أن نسبة البطالة قد انخفضت بشكل محسوس لدى الرجال منتقلة من 9.9% شهر سبتمبر 2018 إلى 9.1 في ماي 2019 أما لدى النساء يضيف المصدر ذاته فإن البطالة قد عرفت خلال نفس الفترة المقارنة منتقلة من 19.4 إلى 20.4% وتشير نتائج التحقيق الذي قام به الديوان تحت عنوان نشاطات التشغيل والبطالة في ماي 2019 ،إلى هناك فوارق معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادات المحصلة ،أما بخصوص نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 فقد بلغت 26.9% في شهر ماي الأخير مقابل 29.1% في سبتمبر 2018 مسجلة بذلك تراجع 2.2 نقطة.[2]

[1]- غزلان سعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من أزمة البطالة، مجلة الإبداع، المجلد 12، ع1، (2022)، ص 255.

[2] - انخفاض طفيف لنسبة البطالة في الجزائر إلى 11.4 في ماي 2019 ،الأحد 29 ديسمبر2019، على موقع www.aps.dz/ar/economie، يوم 2022/05/23 على الساعة 16.59سا.

وتأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي (2015-2019 في الجزائر وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكاربونات ونموذج النمو العشوائي الذي تقومه المؤسسات العمومية و الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي وتشهد صناعة الهيدروكاربونات التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41 من إيرادات الموازنة 94% من إيرادات الصادرات تراجع هيكليا إلى أن العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل إلى16,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطرار البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المملوكة للدولة و على الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 14,4% من إجمالي الناتج المحلي مع انخفاض الاحتياطات الدولية إلى 46,9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020 من المتوقع زيادة ارتفاع معدلات الفقر في 2022 بسبب انخفاض النمو وتراجع فرص العمل غير أن البيانات الداعمة لهذه التوقعات غير متاحة.[1]

للإشارة فإنه من الصعب تحديد النسبة الحقيقية للبطالة في الجزائر وهذا بسبب نقص في النظام المعلوماتي للإحصاء في الجزائر والذي يؤثر على التحليل الديناميكي للظاهرة نظرا لعدم وجود معطيات صحيحة عن الخروج والدخول من وإلى البطالة وعدد البطالين من حيث سبب الوجود فيها كالطرد من العمل، الخروج الإرادي من العمل، العارضين الجدد للعمل، الخارجين الجدد من العمل.[2]

أسباب مشكلة البطالة في الجزائر:

إن للبطالة أسباب كثيرة ومتنوعة منها ما هو خارج عن إرادة الدولة وما هو نابغ عن سياسة الدولة، ولكن مهما اختلفت الأسباب كلما تؤثر في جانب العرض والعمل، ومن أسباب أزمة البطالة الانفصال المفزع بين التعليم وسوق العمل فالآلاف الطلبة يتخرجون سنويا وهم غير مسلحين بالمهارات الازمة التي يتطلبها سوق العمل.

[1]- البنك الدولي الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2021

[2]- غزلان سعيد،مرجع سابق ص 526

ومن الممكن أن تجعل باقي الأسباب في ارتفاع معدلات النمو السكاني والركود الاقتصادي علاوة عن الفساد الإداري وسوء توزيع المجتمع على سوء الإدارة وانعدام التنسيق وغياب التخطيط الذي يستهدف التقليل من التباين بين حاجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب [1].

أسباب خارجة عن إرادة الدولة:

هي الأسباب التي كانت خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

1- انخفاض أسعار المحروقات: لا يختلف اثنان في أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول، وهذا يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع سعره في الأسواق، الدولية وقد عاشت الجزائر أثار هذا الوضع بشكل واضح سنة 1986 نتيجة أزمة بترولية بصورة مستمرة خلال فترة الثمانيات مما أدى إلى الانكماش الاقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات تقليدية بسبب تدهور الريع البترولي ومما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة والجدول المولى يوضع الميزان الجبائي والنقدي [2].

2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

يترتب على ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانيات من قبل الدول المتقدمة إن النمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1980 إلى 53.% في سنة 1983 ثم 33% في سنة 1986 مما أدى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية منها الجزائر وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى التشغيل خاصة في قطاعات التصدير .[3]

كما أن التذبذب في سوق النفط زاد من المديونية الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995 والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر ب 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين قدرت ب 86 ويعد هدا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار وهدا ما أدى الى تدبدب في معدلات النمو كما يبينه الجدول التالي

---

[1]- محمد محمود يوسف حوار: مرجع سابق.

[2] - بلقاسم ماضي ما هي أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقيم سياسة علاجها، ملتقى وطني، جامعة عنابة.

[3]- صليحة بوهلال مرجع سابق ص 17

3- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:** إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لان الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع حيث انخفض سعر الصرف الدولار نحو 30% أو 20% أما كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانيات كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

4- **القضية السكانية** : يلعب السكان في أي مجتمع دور أساسيا في تحديد حجم العروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بفرض ثبات العوامل الأخرى على ما عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة واستشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعفت عدد السكان بثلاث مرات ومنذ نهاية الثمانيات سجل تباطؤ محسوسا بوتيرة نحو السكان ولكن الزيادة السكان حتى النهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من3041952 شخصا سنة 1997 الى 8326000 شخص سنة 1998 وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة [1].

ب – الأسباب النابغة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

1– أسباب متعلقة بطبيعة التعليم الجامعي:

تتمثل هذه الأسباب في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المحلي حيث نجد تدني ومحدودية مستوى المهارات والقدرات التي يجوز عليها الخريجين لا تلبي في الوقت نفسه احتياجات السوق المحلي خاصة لدى القطاع الخاص ويعود ذلك إلى عدم توفر الإمكانيات المالية لدى هذه المؤسسات أو محدوديتها لاوالتي من شان توفرها أن من يساعد مؤسسات التعليم العالي على تقليد البرامج التدريبات للفرحين سواء أثناء دراستهم الجامعية أو بعد تخرجهم من الجامعة إضافة إلى ضعف علاقات النسق بين هذه المؤسسات والمؤسسات التعليمية [2] والدولية، وحتى العربية من أجل تبادل الخبرات والعارض والتجارب المختلفة التي توفر فرصة أكبر للدارسين في التعليم والتدريب وفشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية في توزيع أعداد الطلبة حيث يتم ذلك خلافا

[1]– صليحة بوهلال، مرجع سابق ص 18

[2]– بلعربي أسماء، مرجع سابق، ص72.

لمؤهلاتهم ورغباتهم الكثير منهم. مما يؤدي إلى الفشل التأخر الدراسي أو إلى تخريج طلبة بكفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين وغير راغبين بهذه التخصصات حيث يشغل زملائهم الكراسي المخصصة لهم.

2- الخوصصة:

اضطرت الجزائر إلى إتباع سياسة الخوصصة للقطاع العمومي مجارية بذلك رياح الانفتاح الاقتصادي الحر الذي بدأ بسوء معظم دول العالم هذه الشروط تمحور حول تخلي الجزائر عن الساسة الاجتماعية التي تنتهجها في تسيير اقتصادها والتحول نحو اقتصاد السوق إذ أرادت مساعدة عملية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقد صادف أن كانت الجزائر في تلك الفترة تعاني اقتصادا مضطربا وانخفاض حاد في مداخيل البترول ناهيك عن البطالة وقلة الموارد الاقتصادية فكانت النتيجة إفراغ الخزينة العمومية وللجوء إلى الاستدانة من الخارج وقبلت بكل شروط صندوق النقد الدولي من أجل جدولة ديونها، فالجزائر تنظر للخوصصة على أنها وسيلة أو حلا يمكنها من سد ديونها أو تقليلها مع تخفيض نسبة البطالة والحد من العجز في الميزانية الناتج عن اضطراب وتطور أداء القطاع العام من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

3-عامل تدفق اليد العاملة الأجنبية:

إن تزايد العمالة الأجنبية يؤثر بشكل مباشر في تزايد معدل البطالة في صفوف العمالة المحلية تزايدها قد يجعل من مساعي مبتورة وغير ذات فائدة وفي هذا الصدد بالتحديد فإن منظمة العمل العربية ومن خلال تقاريرها ولقاءاتها كثير ما تطرح مخاوفها من خطر تزايد العمالة الأجنبية وانعكاس أثارها على الشباب العاطل عن العمل بالوطن العربي بوجه عام وكثيرا ما تحذر المنظمة من تمادي هذه الظاهرة وترى أنها تشكل تحديا بالغا للحكومات العربية لاسيما بالنسبة للجزائر التي سيكون حجم التحدي بها خاصة وأن العمالة الاجنبية تسيطر على المشاريع الكبرى في العديد من الولايات لها لتقرير أطلقته وزارة العمل والضمان الاجتماعي أكدت فيه أنه يوجد بالجزائر 35 ألف عامل أجنبي وأن العمالة الصينية التي سجل توافدها تزايد كبير تشكل النسبة الأكبر من مجموع العاملين الأجانب مقارنة بجنسيات أخرى وهكذا فإن خطر العمالة الاجنبية يتعاظم عندما تختلف اللغة والدين والقيم الاجتماعية أين سيكون الأمن والسلم عرضة للترعرع وعدم الاستقرار.[2]

---

[1]- بلعربي أسماء ،مرجع سابق ص 73

[2]- نادية قويقع ،البطالة في الجزائر الواقع والتحديات ،مجلة الاقتصاد الجديد ، ع7 ،ديسمبر 2012 ،جامعة الجزائر ،ص 84.

المطلب الثاني: إشكالية هجرة الكفاءات الجزائرية نحو الخارج

تعتبر هجرة الكفاءات في الجزائر ظاهرة يجب الانتباه إليها والاهتمام بها نظرا للآثار السلبية التي أحدثتها على التنمية فإن كانت العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة فبقية العوامل الاجتماعية والسياسية لما لها دور لا يقل أهمية في ترك العقول المتميزة لبلدانها الأصلي.

أولا: الأسباب المؤدية للهجرة: إن إحصائيات هجرة الكفاءات الجزائرية مصدرها البلدان الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية، فالبلدان العربية والجزائر تعد فقيرة من حيث الإحصائيات والمعلومات المرتبطة بالظاهرة، وتشير الإحصائية المدنية أن نحو 30ألف أطار غادروا البلاد خلال الخمس سنوات في 2007-2011م، ورأى رئيس الهيئة الجزائرية لترقية الصحة وتطوير البحث السيد مصطفى خياطي لسنة 2005م أن ثمة أسباب مباشرة لانتشار الظاهرة يلخصها في دوامة المشاكل الاجتماعية، الأجور الزهيدة إضافة إلى قلة فرص العمل أما حاملي الشهادات خاصة أن البطالة وصلت في مرحلة التسعينات إلى 30% مما دفع بالهجرة نحو البلدان التي تحتوي فضاءات ملائمة للبحث العلمي والعيش اللائق.[1]

خلال المؤتمر 21 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام 2002 خص هذا الأخير إلى حوالي 400ألف إطار هاجر من البلاد خلال سنوات 1992-1996، وهذا العدد يعادل ما تكونه الجامعة الجزائرية خلال 10 سنوات وقد تم في السنوات القليلة الماضية توظيف 300 خبير في الإعلام الآلي بألمانيا وفي فرنسا يوجد أكثر من 700 طبيب جزائري في المستشفيات الفرنسية من أصل 10000 طبيب أجنبي يتمركز في العاصمة لوحدها حوالي 200 طبيب منهم 70 بروفيسور.

ويعد السبب الرئيسي لهجرة كل هؤلاء الكفاءات الجزائرية نحو الخارج البطالة.

[1] – لبيب لويزة أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي، دراسة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة (1990-2010) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ،جامعة الجزائر بوزريعة ،2011-2012 ، ص 94.

الجدول 05: العوامل المؤثرة على هجرة الجزائريين نحو الخارج

عوامل الدفع	
العوامل السياسية	النزاعات المسلحة
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية
عوامل سوق العمل	نسبة البطالة المرتفعة
العوامل البيئية	الجفاف – التصحر– ندرة المياه
العوامل الاجتماعية	ظروف العمل المتردية في القطاع غير الرسمي
عوامل الجذب	
العوامل السياسية	درجة عالية من الأمن البشري
عوامل سوق العمل	فرصة عمل مغرية
العوامل الاجتماعي	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي

المصدر: أوضايفية حدة.

بالنسبة للجزائر وفقا لمؤشر صافي الهجرة الذي يعبر عن الفرق بين عدد المهاجرين الوافدين إلى بلد ما وعدد المهاجرين المغادرين لنفس البلد على مدار السنة حيث أن المعدل الصافي الإيجابي للهجرة بمعنى أن عدد الوافدين لبلد ما أكبر من عدد المغادرين لذلك البلد والعكس إذا كان المعدل الصافي للهجرة سالب يعني عدد المغادرين للبد من مواطنيها أكبر من عدد الوافدين إليه.[1]

[1]– أوضايفية حدة، مرجع سابق، ص 249.

الشكل03: دراسة تطور معدلات صافي الهجرة خلال الفترة (2000-2018)

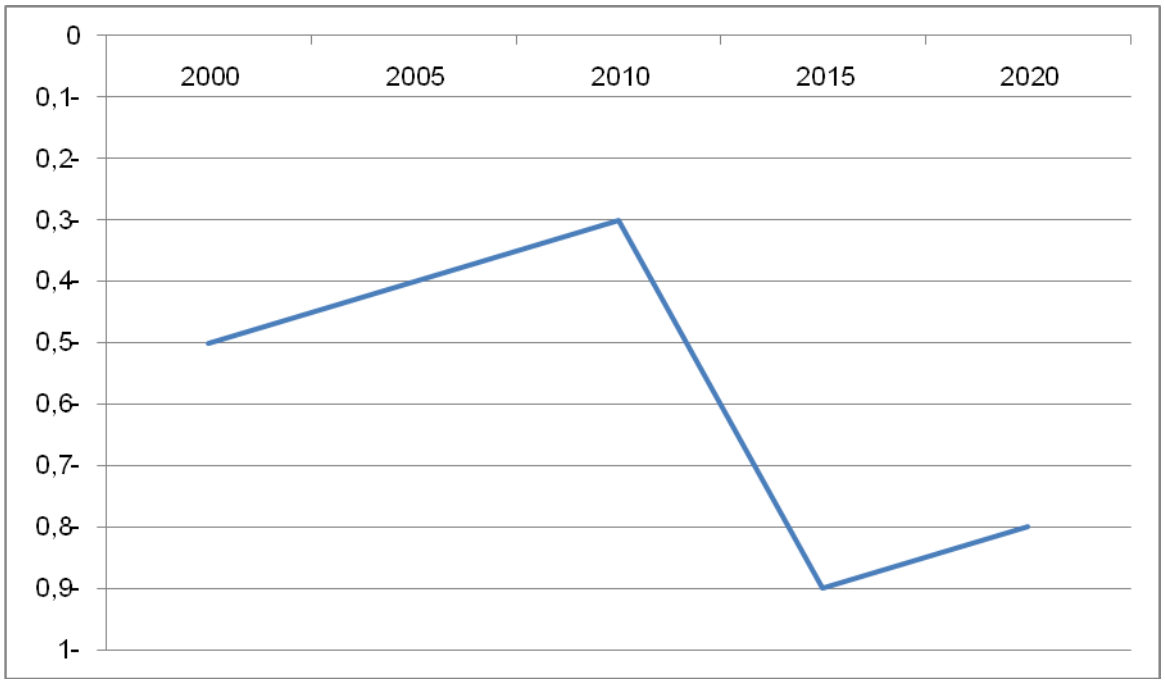

المصدر: ليب لويزة.

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل صافي الهجرة سجل مستوى نزوح قدر سنة 2000 ليتراجع تدريجيا ويبلغ أدنى مستوى 2013 بنسبة قدرت بـ27% ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة عند إعلان سياسة الإصلاح الاقتصادي عبر تبنيها برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم يسجل بداية زيادة الهجرة ليعرف ارتفاعا ملحوظا بلغ أقصاه سنة 2015 قدر بـ 93% ويرجع ذلك إلى تأخر وتباطؤ الدولة في تجسيد البرامج المعلن عنه على أرض الواقع لتستقر في آخر ثلاث سنوات من الدراسة عند معدل 90.

الجدول 06: صافي الهجرة في الجزائر للفترة ما بين 1997- 2017.

السنة	1997	2002	2007	2012	2017
صافي الهجرة	164413-	205228-	357340-	1143268-	50002-

المصدر: أوضايفية حدة، مرجع سابق، ص 250.

سجل المؤشر على مدار الفترة الممتدة من 1997 إلى 2017 معدلات سالبة، حيث بلغ المؤشر **164413-** مهاجرا سنة 1997، لينتقل إلى **205228-** سنة 2002، ليصل إلى أقصاه **357340-** سنة 2007،

ليستقر عند **–50002** مهاجرا سنة 2017. وهذا ما يدق ناقوس الخطر بالنسبة بالجزائر التي أصبحت مهددة في فقدان مواردها البشرية التي تغادرها سنويا.

ويتضح من هذا أن الجزائر تتصدر قائمة دول الاتحاد المغاربي من حيث النوعية في هجرة الأدمغة، لكون النخبة الجزائرية مطلوبة بقوة في أروبا، حيث يعمل حاليا في مختلف دول أروبا 2288 عالم جزائري من بينهم أطباء، أساتذة ومن ضمنهم 75% يعملون حاليا في فرنسا، وكشفت الدراسة أن هجرة الأدمغة الجزائرية شملت 1.2% من حاملي شهادات الدكتوراه، إضافة إلى أن 27% من هؤلاء المهاجرين هم من جنس الرجال وبلغت هجرة النساء الجزائريات 24.4%[1] ويعود السبب الرئيسي في هجرة هذه الأدمغة إلى البطالة.

صحيح أن مشكلة البطالة هو حافز للهجرة بمختلف أنواعها وفئاتها وقد لا تخص الكفاءات ذات المهارة العالية ولكن تأثير البطالة هنا على هذه الفئة من الكوادر يضم من وجهتين:

1- **الأولى**: انتشار البطالة بين أوساط حاملي الشهادات الجامعية يجعلهم يفكرون في الانتقال إلى الدول المتقدمة من أجل مواصلة الدراسة وإذا تحقق لهم ذلك يكون أمام فقدان أفرادهم مستقبلا وهو الحال بالنسبة للكثير من الجزائريين الذين استطاعوا أن يجدوا فرصة للهجرة خوفا من شبح البطالة في وطنهم.
2- **الثانية**: عدم وضوح المستقبل المهني والعلمي بالنسبة لبعض الكفاءات التي درست في التخصصات التي لا يمكن أن تستوعب التنمية الوطنية كالدراسات النووية أو البحوث المتقدمة في مجالات علمية أكثر دقة مما يجعل هذا النوع من الكفاءات أمام واقع لا مفر منه هو البطالة وبالتالي تبقى الهجرة هي السبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية وتوظيف رصيدهم المعرفي علميا.

وتشير الإحصائيات المتوفرة حول البطالة في الجزائر حسب المستوى الدراسي أن معدلات البطالة لسنة 2007 بلغت أعلى نسبة لها 17% عند دوي المستوى الجامعي و 14.7% لمن لديهم المستوى الثانوي فيما تبلغ عند ذوي المستوى الابتدائي 10.4% وأن ارتفاع نسبة البطالين من حاملي الشهادات العلمية الجامعية بمختلف مستوياتها يعتبر عامل محفز على هجرتهم ومنهم الكفاءات العالية ومنهم أيضا من يواصل دراسته الجامعية في

[1]- حدة أوضايفية، مرجع سابق، ص 250.

المهجر ليصبح من الكفاءات الجاهزة بالنسبة لدول الاستقبال فهم الفئة المستهدفة لمحفزات الجذب من قبل الدول المتقدمة في غياب سياسات وطنية لتدارك الوضع.[1]

إن للبطالة لها تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويعبر عن الظاهرة فالمتغير التابع والشكل الموالي بين لنا تطور البطالة خلال الفترة 2000-2020

الشكل 4: تطور البطالة خلال الفترة (2000-2020)

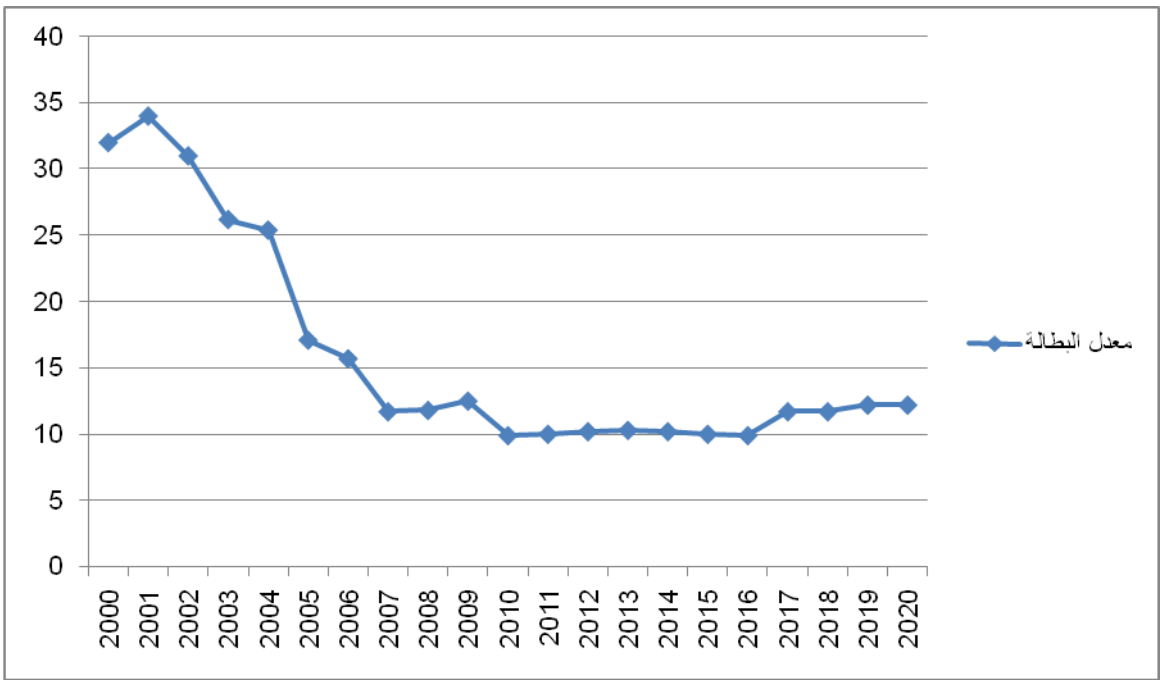

المصدر: حمودي محمد أمين، مرجع سابق.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن البطالة في الجزائر سجلت أعلى مستوياتها سنة 2001 بنسبة قدرها 28.4% وأدنى مستوياتها سنة 2014 بنسبة قدرها 9.8% ،وكما شهدت معدلات البطالة ارتفاعا في الفترة الممتدة بين 2001-2002 بنسبة تتراوح 28.4% و 25.7%وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية وما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردي للعمال أما في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 فقد سجلت معدلات البطالة انخفاضا حيث بلغت 2004 نسبة قدرها 17.7% لتصل سنة

[1]- شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر 1999 -2010 مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة تلمسان ص 49.

2008 إلى 11.3% وبنسبة قليلة جدا سنة 2010 وهذا راجع للوضع الصحي في البلاد بسبب جائحة كورونا.[1]

وتبرز أهم العوامل الاقتصادية في انخفاض مستوى الدخل ورواتب الكفاءات العلمية وضعف المستوى المعيشي لديهم وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لهم للعيش كما أن الفارق بين مستوى الدخل للفرد من الدخل الوطني الخام في الجزائر يمثل إحدى المتغيرات البارزة في طرد العقول والإطارات العلمية من الوطن وفيما يلي جدول يبين تطور الدخل الوطني الخام ونصيب الفرد منه مند 2007-2011

بالإضافة إلى إشارة البطالة بين خرجي الجامعة وذلك لعدم وجود تناسق بين التعليم وحاجات سوق العمل ومتطلباته يجعلهم يفكرون في الانتقال إلى الدول المتقدمة من أجل مواصلة الدراسة وإذن تحقق لهم ذلك لكون أمام فقدان أفرادهم مستقبلا كفاءات وطنية ينقصهم بعض التدريب والتكوين يتلقونه في الخارج بمجرد إتمام دراستهم كما أن عدم وضوح المستقبل المهني بالنسبة لبعض الكفاءات.

الشكل 5: طلاب التعليم العالي في الجزائر المهاجرين للخارج من مجموع بلدان المغرب العربي سنة 2017.

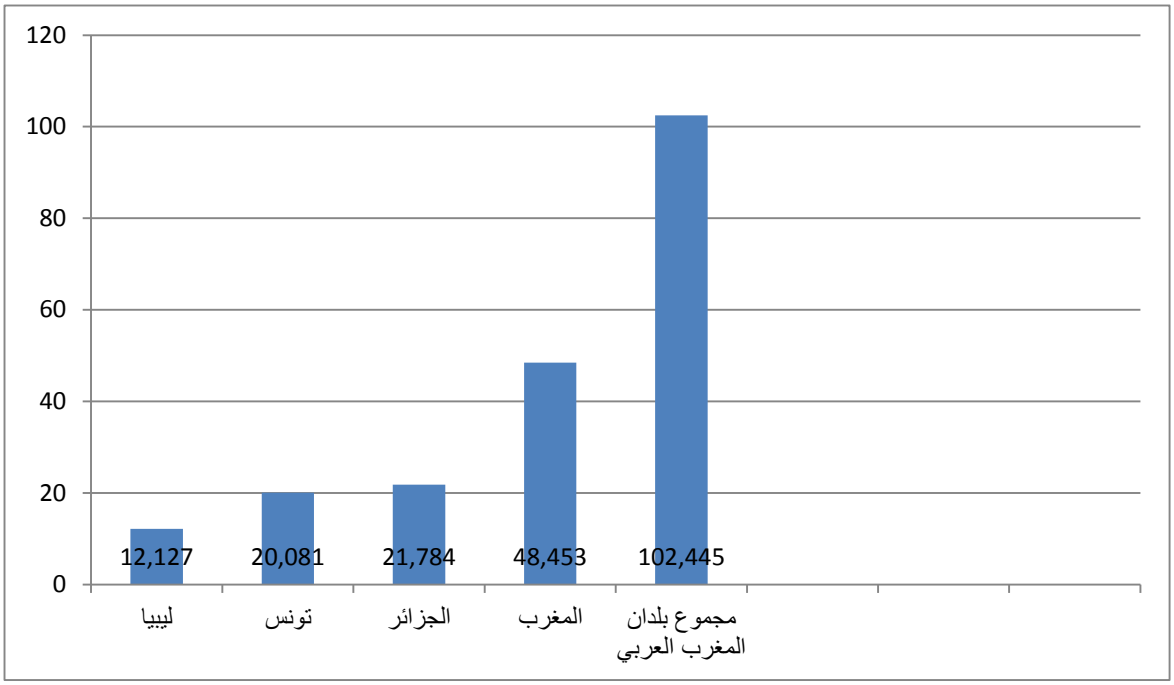

المصدر: أوضايفية حدة، مرجع سابق.

[1]- حمودي محمد أمين، أثر البطالة على هجرة الرأس المال البشري في الجزائر (2000-2018)، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم.

ترجع الأسباب المفسرة لهذا الارتفاع في معدلات الهجرة لدى طلاب التعليم العالي في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة لدة فئة الشباب.

ثانيا: الفساد.

تنعكس الأسباب الاقتصادية السيئة على الوضع الاجتماعي الذي يصبح بدوره أحد أسباب هجرة العديد من الكفاءات الجزائرية التي وجدت نفسها تعيش وضعا اجتماعيا صعبا فالتهميش وقلة التقدير على الجهود التي بذلتها في تطوير البحث العلمي أو التعليم بالإضافة إلى اصطدامها ببيروقراطية الإدارة وفسادها كلها معوقات تحد من رغبة هذه الكفاءات في البقاء في الجزائر ،فالجزائر في سنة 2015 صنفت ضمن المجموعة ف وخطر شديد ومعنى ذلك أنها دولة يشكل فيها الفساد خطر شديد على الحياة الاجتماعية للأفراد حيث احتلت المرتبة 88 عالميا و9 عربيا بعدما كانت في سنة 2014 في المرتبة 100 من أصل 175.[1]

الجدول 07: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد (2008-2015)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد	92	111	-105	-112	-174	-94	-100	-88
الترتيب			178	182	94	177	175	167

المصدر: نادي مفيدة.

نلاحظ من الجدول أن أحسن مرتبة احتلتها الجزائر في تطبيق مؤشر الفساد كان سنة 2015 لما احتلت المرتبة 88 من ضمن 167 مرتبة وهذا يعني أنها تواجدت ضمن المجموعة في خطر مرتفع ما يشير إلى تقلص انتشار الفساد مقارنة بالسنوات الأخيرة.

وتوصل البحث أن الفساد لا يؤثر على قرارات الهجرة لدوي المهارات العالية والمتعلمين فقط ولكن أيضا قرارات ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة نتيجة عدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة المتولدة عن الفساد أن تحفز

[1] – مانع فاطمة، مرجع سابق ص 280.

الأشخاص ذوي المهارات والتعليم المتوسط والمنخفض كما أنهم ينتهوا لدفع أكبر حصة من : خولهم كرشاوي وكل هذه العوامل تدفعهم للبقاء في البلد (الفساد المرتفع).[1]

ثالثا: ومن العوامل السياسية الطاردة للكفاءات العلمية ما يلي:

1) عدم الاستقرار السياسي:

إن حرية العقل وحرية العمل تنعدم في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى غياب عنصر هام في شخصية الإنسان وهو جانب الاستقرار النفسي وحق الإنسان في التعبير عن الذات وبحية شاملة وفي مثل هذه الحالة فإن الكثير من ذوي الأدمغة يفكر بالهجرة إلى المكان الذي يحقق له الحرية والاطمئنان حيث جاء في دراسة المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر بتاريخ 1997/07/27 أن حوالي 410 آلاف جزائري غادروا بلادهم ولم يعودوا إليها خلال الفترة 90-95 وذلك بسبب موجات العنف التي طالت الجزائر وأضافت الدراسة أن الجزائر خسرت من إطاراتها الرفيعة المستوى من الأطباء وأساتذة الجامعة والمهندسين والصحافيين الذين هربوا من الإرهاب وأعطت مقالا عن ذلك بمغادرة أكثر من 1000 أستاذ جامعي.[2]

2) انخفاض الإنفاق على البحث العلمي:

جعلت الدولة 60 من الجامعات الجزائرية جامعات إقليمية لا يتعدى البحث العلمي فيها 30 من نشاطها حيث أن تمويل الأبحاث في الجامعات لا يغطي سوى 50 من الباحثين الجزائريين وهو موجه لتمويل الأبحاث الممتازة فقط ودفع بقية الباحثين لإيجاد تمويل لأبحاثهم من المؤسسات والشركات الوطنية والدولية فرغم ما تبذله الجزائر من جهود إلا أن حالة القطاع لا تزال تشكل سببا رئيسا في هجرة الأدمغة فيما يخصص من ميزانية للبحث العلمي هو ضعيف مقارنة بالعديد من الدول العربية ففي سنة 2012 قدرت ميزانية البحث العلمي بـ0.83% من الناتج الداخلي الخام. في 2016 بلغت الميزانية 352 مليار دج ما يعادل 4% من الميزانية العامة.[3]

3) الهجرة غير الشرعية:

---

[1] – شادي متقيدة، قراءة من منظور اقتصادي لعلاقة الفساد بهجرة الكفاءات، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2 (جوان 2018) جامعة غليزان ص 240.

[2]– بزرل كبير عبد الكريم، أسباب هجرة الأدمغة من الجامعة الجزائرية وآثارها السلبية، مجلة الإفريقية للدراسات والساسة، ع 2، مجلد 01، ديسمبر 2017، ص 48.

[3]– مرجع نفسه، ص 49.

انتشار شبكة الهجرة السرية: تمارس هذه الشبكات دورا هاما في انتشار الهجرة السرية وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد وتجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم بترحيلهم إلى دول استقبال، وقد تكونت هذه الشبكات في مختلف مناطق العالم لتقدم خدمات تساهم في انتشار الظاهرة رغم محاولة الكثير من الدول تثبيط نشاطها إلا أنها شبكات استطاعت إبراز جهودها أمام مختلف القوانين وبقيت تزاول نشاطها بكل دقة في تهريب البشر مادام الإقبال على الظاهرة في تزايد مستمر.

وبذلك تلعب عوامل الطرد لدول الإرسال دورا كبيرا في زيادة ظاهرة الهجرة الخارجية لكن لا تمثل عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة إليها مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها فعوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثا عن فرص عمل أفضل ومعيشة أرقى.

رابعا: أسباب أمنية

بالنسبة للجزائر خلفت الأزمة الأمنية في بداية التسعينات القرن الماضي تداعيات سلبية كبيرة في المجتمع دفعت بالآلاف من العلماء والأساتذة الجامعيين إلى النزوح نحو عدد من الدول في أوربا وأمريكا الشمالية فمعظم الكفاءات التي هاجرت آنذاك لم تكن مخيرة في هجرتها بل إن أكثرها كان مجبرا على الهجرة القسرية فحسب بعض التقارير التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سنة 1990 قدرت نسبة المهاجرين الجزائريين والذين لديهم مستوى تعليم عالي بحوالي 10% من المهاجرين المتعلمين أما في سنة 2000 فالنسبة قاربت 15% وفي تقرير البنك الدولي العام 2010-2011 بلغ عدد المهاجرين الذين لهم مستوى تعليمي عالي 318000 مهاجر.

كل هذه الأسباب وأخرى دفعت بالكفاءات البشرية الجزائرية بالهجرة ومغادرة البلد الأم نحو الخارج أو بعبارة أخرى لجأت الكفاءات الجزائرية نحو بلدان فتحت لها الأبواب ولبت متطلباتها وسعت بكل الطرق إلى جذبها والاستثمار فيها باعتبارها رأس مال غير قابل للتقليد والذي يحقق لها النمو المستدام.[1]

[1] - بن الحاج جلول فاطمة، بن حراث براهيمي حياة، الكفاءات البشرية في الجزائر بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية لأسباب ودوافع هجرة الكفاءات خلال الفترة (2000-2019).

المبحث الثاني: الحلول والمقترحات لعلاج مشكلتي البطالة والهجرة.

المطلب الأول: معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

مع تزايد شدة البطالة وانتشارها في جميع مناطق البلاد حيث انتقلت من المناطق الحضرية لتنتقل إلى المناطق الريفية، ونظرا للهوة المتزايدة بين نمو عدد سكانها وبين نموها الاقتصادي العام أولت الجزائر اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل والبطالة محاولة القضاء أو التخفيف من شدة البطالة وكذا التخفيف من ضغوط سوق العمل ولمواجهة كل هذا لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى استراتيجية الجزائر لمكافحة البطالة

* أجهزة التشغيل القائمة على العقود:

1) الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) في سبتمبر 1989 تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب، العرض ومحدداتها) للوصول إلى أفضل تعامل بين الآليتين كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط وبذلك فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل ونشير إلى أنه تم إنشاء وكالات جهوية من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة تداول التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة لتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.[1]

2) عقود ما قبل التشغيل: ولتفعيل جهاز المساعدة على الإدماج المهني تم وضعه تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية. هذا الجهاز يسعى لتقديم تسهيلات للاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل على المستوى الولائي بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص لاسيما عبر برنامج التكوين ويمثل

[1]– رحمون هلال وترير علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة من الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في 16 نوفمبر 2011 الجزائر، ص 11.

الهدف المرجو إليه في رفع النسبة المئوية للتوظيف المستمر 12% إلى 33% من جهة وتولي اهتمام خاصا لحاملي الشهادات بدون وظيفة.[1]

كما يوجه هذا الجهاز إلى ثلاث فئات بين طالبي العمل المبتدئين

- ❖ الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني (CID).
- ❖ الفئة الثانية: عقود الإدماج المهني موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.
- ❖ الفئة الثالثة: عقود تكوين/إدماج موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين وتأهيل.

وللاستفادة من عقود الإدماج المنصوص عليها في إطار الجهاز يجب على طالبي العمل المبتدئين أن يكونوا:

- البالغين من العمر 18 إلى 25 سنة.
- مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية.
- حائزين على الشهادات ومثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيل.

3) برنامج تشغيل الشباب:

يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص أغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب إلا أن تطبيق هذه البرامج لا زال يعاني من بعض النقائص نذكر منها:[2]

- أشكال الإدماج (أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة).

[1]- لغواطي ياسمين، سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية، مجلة البحوث السياسية والإدارية عدد 7، ص 196.

[2]- بن عنتر عبد الرحمن، بن يحي حميدة، دور السياسات العمومية في التشغيل والحد من البطالة في الجزائر دراسة الفترة (2004-2014)، جامعة بومرداس، ص 54.

– مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب لهذا تقرر مع بداية التسعينات إنشاء جهاز جديد.

4) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على البطالة:

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرقي بها من حيث تطور تعدادها وتطورها في عدة قطاعات هذه إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من خلال التصدير والاستيراد.

والجدول 08: يبين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشغلة وطنيا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000–2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	11.08	11.83	10.99	11.81	10.75	14.39	14.12	15.77	16.84	16.33	18.2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
النسبة	17.96	18.7	18.56	21.07	22.38	23.43	23.78	24.04			

المصدر: غزلان سعيد.

عرفت نسبة عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة العمالة المستغلة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة إذ قدرت النسبة سنة 2000 بحوالي 11% لترتفع إلى أكثر من 24% سنة 2018 وهذا للجهود المبذولة لتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذ يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية في الجزائر فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار لسنة 2017 على سبيل المثال وبحوالي 18 مليون دولار لنفس السنة.[1]

[1]– غزلان سعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من أزمة البطالة خلال الفترة (2000–2021) مجلة الإبداع المجلد 12 العدد 1، 1–6–2022، جامعة الجزائر، ص 528.

الجدول 09: التنصيبات في الجهاز المساعد على الإدماج (على المستوى الوطني)

1- حسب عقود العمل:

السنة	التنصيبات في الجهاز المساعد على الإدماج						المجموع
	CID	النسبة	CIP	النسبة	CFI	TAUX	
2008	48002	% 29	29721	% 18	86573	% 53	164296
2009	89101	% 32	75973	% 27	112344	% 41	277618
2010	99691	% 36	85114	% 31	88336	% 32	273141
2011	269746	% 41	266248	% 34	164780	% 25	660810
2012	75671	% 31	95333	% 39	70989	% 29	241993
2013	43548	% 31	43939	% 32	51486	% 37	138973
2014	39745	% 35	37566	% 33	36106	% 32	113417

2- حسب القطاع:

السنة	التنصيبات في الجهاز المساعد على الإدماج المهني				المجموع
	القطاع الاقتصادي	النسبة	القطاع الإداري	النسبة	
2010	208159	% 76	64982	% 24	273141
2011	301072	% 46	359738	% 54	660810
2012	167123	% 69	74870	% 31	241993
2013	113328	% 82	25645	% 18	138973
2014	94142	% 83	19275	% 17	113417

المصدر: غزلان سعيد، مرجع سابق.

إن تطورات عقود العمل في جهاز المساعد على الإدماج الموضحة في الجدول الأول تنشر الى عقود إدماج CFI خاص بالشباب بدون تكوين أو تأهيل يقبل أغلبية التنصيبات في الفترة الممتدة من 2008 الى 2010 في سنة 2011 سجلت اكبر نسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات CID الخاص بحاملي شهادات التعليم و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني بنسبة 41% و أدنى نسبة لعقود تكوين إدماج ب 25% أما

بالنسبة لعقود الإدماج المهني CIP الخاص بخريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أدنى نسبة سجلت في 2008 ب 18% ونسبة شبه ثابتة في السنوات الأخرى

يشير الجدول 2 التطورات عدد التنظيمات في جهاز المساعدة على الإدماج المهني مند دخوله حيز التنفيذ في 2008 نلاحظ أن بين 2008 و 2011 عرفت تطور كبير في إدماج طالبي العمل في الجهاز كما أن اكبر عدد التنظيمات سجلت في سنة 2011 ب660810 تنصيب أي نسبة ارتفاع 142+ بين 2011 و 2012 و دلك راجع إلى تسهيلات إدماج طالبي العمل في الجهاز و التحفيز الموجهة لأصحاب المؤسسات عند القيام بتوظيف طالبي العمل في الفترة الممتدة بين 2011 و 2014 عرفت انخفاض في نسبة الإدماج 63% بين 2011 و 2012 و 18% بين 2013 و 2014 .[1]

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

تم اعتماد بموجب المرسوم التشريعي رقم 94\11 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمغلق بالتامين على البطالة لفائدة الأجراء الدين يفقدون عملهم لا إراديا حيث يستفاد من علاوة البطالة كل عامل في القطاع العمومي أو الخاص والذي يفقد منصب عمله لا إراديا ولأسباب اقتصادية

تقلص عدد العمال وإنهاء نشاط المستخدم وحل المؤسسة و قد وضع هدا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالحماية الاجتماعية و يتكون من المديرية المركزية على مستوى الجزائر التي تنحدر منها 13 مديرية جهوية تتكلف كل واحد منها بعدد معين من الولايات

- تقديم أداء صندوق عين تموشنت CNAC خلال الفترة 2005 و 2018 و يمكن تقييم الصندوق للتامين عن البطالة لولاية عين تيموشنت من خلال محصلة نشاط الصندوق و التي تظهرها في مجموعة إحصائية
- المشاريع الممولة: يوضح الجدول التالي تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC عين تيموشنت خلال الفترة 2005 و 2018.

[1]– لغواطي ياسمين ،مرجع سابق ،ص 199.

الجدول 10: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC عين تموشنت خلال الفترة 2005 و2018.

السنة	عدد المشاريع الممولة
2005	12
2006	22
2007	40
2008	41
2009	95
2010	151
2011	357
2012	652
2013	356
2014	286
2015	212
2016	98
2017	36
2018	07
المجموع	2365

المصدر: بلعربي أسماء.

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تزايد ملحوظ و واضح في عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق حيث بلغ العدد الأقصى للمشاريع الممولة 652 مشروع خلال سنة 2012 و هدا يعود إلى الإقبال الكبير الشباب الراغبين من الاستفادة من جهاز أحدات النشاطات و توسيعها لفائدة البطالين و كذلك الحملات التحسيسية للتعريف بالجهاز و في سنة 2013 تراجع عدد المشاريع إلى النصف تقريبا حيث بلغ 356 مشروع ليصير العدد في الانخفاض إلى غاية 2018 حيث قدر ل 07 مشاريع فقط و يرجع هدا التراجع برغبة الصندوق في منح أولوية التمويل للمشاريع التي تحتاجها الولاية و تواجه نقصا فيها من أجل تحريك عجلة التنمية

المطلب الثاني: الحلول للحد من هجرة الكفاءات الجزائرية نحو الخارج

1- تشجيع البحث العلمي: وهذا من خلال تعزيز الترابط بين البحث العلمي والأمن القومي، خاصة أن الدول النامية على العموم تركز على المجال الأمني على حساب الجوانب العلمية والتكنولوجية، وهذا ما يستدعي تجاوز الطرح التقليدي القائم على تقييد الباحثين وعدم السماح لهم بالخوض في مجالات بحثية حساسة من قبل الطاقة النووية، التقنيات المتطورة، الهندسة الوراثية....،وهي مجالات بحث أساسي لطالما ساعد بلادنا في تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

2- تعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية: التحرر من سيطرة الإدارة المركزية أين يمكن للجامعة أن تتولى الإشراف على جميع مستوياتها من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ،ودعم شؤونها المالية والإدارية والتحرر من البيروقراطية المفرطة ،وأن يترك لها حرية العمل وتحقيق أهداف الجودة والسعي نحو نقل المعرفة وتبادل الخبرات مع المؤسسات العالمية ،وهذا تماشيا مع خصوصية الجامعة باعتبارها مؤسسة اجتماعية منفتحة على بيئتها، مما يحتم عليها ضرورة المراجعة الدورية لهياكلها وأدوارها وعلاقتها بالمحيط.[1]

3- البعد التشاركي في سياسات التعليم العالي: من خلال إشراك جميع القطاعات ذات العلاقة، الأمر الذي يكسب منظومة التعليم العالي، البعد الديناميكي الذي يمكنها من الاستجابة الآنية للمتطلبات الجديدة والمشاركة، وهو من شأنه تقليص معدلات البطالة لدى أوساط خريجي الجامعات معا يتيح الاستفادة من مهاراتهم ضمن برامج تنموية مدروسة وممنهجة، كما يتيح هذا الأمر تقليص معدلات الإهدار للموارد المالية التي تأتي نتيجة تسرب الطاقات البشرية التي كلف تكوينها من خزينة الدولة نحو الخارج.

4- تحسين فرص البحث العلمي والإبداع: وهذا من منطلق أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تنمية المجتمعات والنهوض بها، وعليه ينبغي ربط برامجها بمخطط التنمية وحاجات المجتمع مع ضرورة إشراك القطاع الخاص، هذا إلى جانب مجموعة من التدابير الهامة:

- إنشاء هيئة وطنية تختص بقضايا البحث العلمي وترقيته.
- إقامة شراكة حقيقية بين الجامعات والمؤسسات القطاعية في القطاعين العام والخاص وتوجيه البحث العلمي لخدمة الأهداف التنموية وحل المشكلات المجتمعية.[2]

[1] - عبد الجبار جبار، هجرة الادمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية ، مج33 ، ع1،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، صفحة 306.

[2] - عبد الجبار جبار، مرجع سابق ص 20.

خلاصة الفصل

بالرغم من النتائج الإيجابية للبرامج العديدة التي تم إتباعها لمكافحة البطالة إلا أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة نظرا لصعوبة التحكم فيها ومنه فإن تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب توفر المرونة في المحيط المالي الإداري والإنتاجي وتنويع مهام الإيرادات الوطنية، وهناك محاولات واجتهادات من طرف الدولة الجزائرية للحد من الظاهرة وذلك بوضع بعض الإصلاحات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره قطاع حساس ،ومحاولة التنسيق بين متطلبات سوق العمل وخريجي الجامعات كل في تخصصه الذي يدرس فيه ،وتوفير جميع الإمكانيات المادية اللازمة لرفع مستوى التعليم، لكن تبقى هذه المحاولات من باب المحاولات الخجولة مقارنة بحجم الآثار السلبية التي تخلفها هجرة الكفاءات ،فأسباب الهجرة في تطور وتعقد يوما بعد يوم وذلك في ظل وجود عالم متقدم يمنح جميع الإغراءات لجلب تلك الكفاءات وهنا بجدر الإشارة إلى أن الإغراءات العمل والبحث العلمي والظروف الجيدة في الدول المتقدمة ستبقى مستمرة ولا يمكن التحكم فيها.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر ظاهرة البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من دول العالم، وكانت هذه الظاهرة محل دراسة العديد من الباحثين إلى جانب ظاهرة البطالة توجد مشكلة أكبر هي هجرة الكفاءات نحو الخارج يمكن أن تكون بحد ذاتها مشكلة ناتجة عن مشكلة البطالة أي يمكن القول أن البطالة ظاهرة اجتماعية كذلك تمس الأفراد والمجتمع وتؤثر سلبا على الكفاءات تولد في ذهنهم فكرة الهجرة إلى الخارج.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

- البطالة ظاهرة اقتصادية تؤثر سلبيا على الاقتصاد والمجتمع.
- هجرة الكفاءات تؤثر سلبيا على التنمية الاقتصادية.
- طبيعة العلاقة بين البطالة والهجرة، البطالة لها تأثيرات سلبية على هجرة الكفاءات نحو الخارج.

لذلك نجد الكثير من الأفراد وخاصة ذوي الكفاءات يبحثون عن حل لمشكلة البطالة ومحاولة التخلص منها عن طريق الهجرة إلى البلدان الأخرى بحثا عن فرص للعمل وتطوير مهاراتهم وبناء مستقبل يليق بمستواهم الدراسي.

ومن خلال دراستنا حاولنا الإجابة عن بعض التساؤلات ودراسة موضوع البطالة وهجرة الكفاءات نحو الخارج بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، وتوصلنا إلى أهم الحلول والمقترحات:

- تخفيض البطالة من خلال حلول دائما أو سريعة تتطلب استراتيجيات للتشغيل في أوساط الشباب من خلال تنسيق سياسات وتشريعات العمل وبرامج تشغيل الشباب وإنشاء مؤسسات صغيرة للقضاء على البطالة.
- العمل على إيجاد قوانين واستراتيجيات للحد من هجرة الكفاءات، وذلك من خلال رفع مستواهم المعيشي ودخلهم المادي وتأمين حاجاتهم الإنسانية الضرورية وتقديم الحوافز التشجيعية.
- دعم مراكز البحث العلمي والجامعات في الجزائر بالخبرات الموجودة خارج الوطن.

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد طرطار، سارة حليمي واقع وآفاق البطالة في الوطن العربي، جامعة تبسة.
2. حسين عبد المطلب الاسراج، هجرة الكفاءات العربية، باحث اقتصادي، مصري، 2016.
3. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997، الكويت.
4. طارق عبد الرؤوف، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة، دار الياوزري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
5. عبد العزيز هِنا، البطالة والعمالة الكاملة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.
6. وليد ناجي الحيالى، دراسة بحثية حول البطالة الأكاديمية العربية المتوحة في الدنمارك

المذكرات

1. بلعربي أسماء، واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، مذكرة ماجستيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
2. بن بوبكر رضوان، أزمة البطالة في ولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2016-2017.
3. حمودي محمد أمين، أثر البطالة على هجرة الرأس المال البشري في الجزائر (2000-2018) ،مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة مستغانم.
4. زكية العمراوي، نورة تمرابط، مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية، المجلد 02، 4 ديسمبر2002.
5. سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، تحليل اقتصادي.
6. شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010-2011.

7. شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر 1999 -2010 مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة تلمسان.
8. صليحة بوهلال وكالات تشغيل الشباب (النتائج العوائق) دراسة حالة، الوكالة الولائية للتشغيل ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 -2013، جامعة ورقلة.
9. لبيب لويزة أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخليج العربي، دراسة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة (2010-1990) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر بوزريعة ،2011-2012.
10. مصطفى، نظرة واقعية... وحلول عملية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 2009.

المجلات

1. إبراهيم عبد الخالق رؤوف، دراسة ظاهرة هجرة العقول، أسبابها، علاجها من طرف التدريسيين والتدريسيات، مجلة كلية التربية، ع2، الجامعة المصرية، 2007.
2. أوضايفية حدة، هجرة الكفاءات وتحديات بناء اقتصاد المعرفة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07 العدد 1 (2022) جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
3. بزرل كبير عبد الكريم، أسباب هجرة الأدمغة من الجامعة الجزائرية وآثارها السلبية، مجلة الإفريقية للدراسات والساسة، ع 2، مجلد 01، ديسمبر 2017.
4. بن الحاج جلول فاطمة، بن حراث براهيمي حياة، الكفاءات البشرية في الجزائر بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية لأسباب ودوافع هجرة الكفاءات خلال الفترة (2000-2019).
5. بن عنتر عبد الرحمن، بن يحي حميدة، دور السياسات العمومية في التشغيل والحد من البطالة في الجزائر دراسة الفترة (2004-2014)، جامعة بومرداس.
6. بوزرار صفية، آثار ظاهرة البطالة على الفر الاقتصادي، مجلة المناجر، جامعة الجزائر، العدد 01.
7. تركي بن محمد العطيان، البطالة علاقتها بالسلوك الإجرائي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

8. حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع06 ،2010.

9. رتيبة طايبي، البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية الشاب الجزائري، جامعة البليدة.

10. رحيم عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين الظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات والاقتصادية، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، سنة 2018.

11. سمية بلقاسمي، دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر (تطورها أهم السياسات المتبعة لمكافحتها) مجلة الباحث، العدد 06،06 ديسمبر 2016.

12. شادي متقيدة، قراءة من منظور اقتصادي لعلاقة الفساد بهجرة الكفاءات، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2 (جوان 2018) جامعة غليزان.

13. عبد الجبار جبار، هجرة الادمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية ، مج33 ، ع1،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.

14. غزلان سعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من أزمة البطالة، مجلة الإبداع، المجلد 12، ع1، (2022).

15. غزلان سعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الحد من أزمة البطالة خلال الفترة (2000-2021) مجلة الإبداع المجلد 12 العدد 1، 1-6-2022، جامعة الجزائر.

16. لغواطي ياسمين، سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية، مجلة البحوث السياسية والإدارية عدد 7.

17. مانع فاطمة، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع15، مج 2، 2016.

18. المجلة الافريقية للدراسات القانونية السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مج01، ع 02، ديسمبر 2017.

19. موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر مجلة الدراسات المالية والمحاسبة ،العدد 7 ،2016 ،جامعة الجزائر.

20. نادية قويقع ، البطالة في الجزائر الواقع والتحديات ،مجلة الاقتصاد الجديد ، ع7 ،ديسمبر 2012 ،جامعة الجزائر.

ملتقيات

1. بلقاسم ماضي ما هي أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقيم سياسة علاجها، ملتقى وطني، جامعة عنابة.
2. حليلي أحمد، هاشمي بريقل، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة آثارها على الفرد والمجتمع.
3. رحمون هلال وترير علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة من الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في 16 نوفمبر 2011 الجزائر.
4. سكنه جهيد فرج، أسباب ومصادر البطالة في البصرة (2011-2002)، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية.

المواقع

1. www.aps.dz/ar/economie
2. البنك الدولي الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2021
3. https://kitabbat.com
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
5. mnyoussifeyahoo,com
6. نتائج البطالة وأثرها على قضايا الشباب.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة * كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير *
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): مرابط خولة

تاريخ الميلاد: 09.05.1998 بـ: عين قشرة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: بلدية عين قشرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم:

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 171736009328

وفي يوم: 27 / 06 / 2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج دراسة حالة الجزائر

السنة الجامعية: 2021 / 2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: أوضايفية حركة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وانها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

MERABET KHAOULA.

المصادقة

شهد المصادقة على إمضاء الطالب (ة) مرابط خولة
المقيمة في 22 جوان 2022
رئيس المجلس الشعبي البلدي
وعضو في المجلس العلمي للكلية
أودينة توفيقة

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): ولد الحايب أمينة

تاريخ الميلاد 07/04/1996ب: الغل /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: 06

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي

رقم التسجيل: 171736009998

وفي يوم: 27 / 06 /2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور البطالة في زيادة هجرة الكفاءات نحو الخارج

السنة الجامعية:

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: أو منايفية حدة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

ولد الحايب أمينة

المصادقة

من أجل المصادقة على التوقيع
السيد .....
الذي وقع أمامنا
في .....
رئيس المجلس الشعبي البلدي و المفوض عنه
محمد أمين عساس

tère de l'Enseignement Supérieur
la Recherche Scientifique
rsité 20 Août 1955- SKIKDA
ulté des Sciences Économiques ,commerciales
Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الاستاذ/ الدكتور: ..... أوصاديغية محمد .....

المشرف على الطلبة الاتية اسمائهم:

1- ... ولد العابد أمينة .....

2- ..... مرابط سنوسي .....

تخصص: ... إقتصاد ... حوكمة .....

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة بـ:

... دور البطالة في زيادة حدة الاضطرابات السياسية ...

... دراسة حالة الجزائر .....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

Université 20 Août 55
SKIKDA

توقيع المشرف	توقيع الطالب الثاني	توقيع الطالب الاول
2022/06/27	2022/06/27	2022/06/27